كلمة سماحة العلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم

في افتتاح الموسم الأول لملتقى الثلاثاء الشهري في بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

-صدق الله العلي العظيم-

أيها الأخوة والأخوات الأفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في نفسي كنت اتمنى ان احضر بعد غيبة قد تكون طويلة علي ان التقي بالاخوان الافاضل من سياسي ومثقفي بلدنا الحبيب العريق الاصيل، عراقنا الذي هو معشوقنا جميعا، للحديث عن الهموم الوطنية المشتركة وتجربتنا السياسية وافاقها المستقبلية وتطوير الياتها بما ينسجم والمصلحة العامة.

ومن المؤلم، ونحن نجتمع اليوم في مرحلة عصيبة للغاية يمر بها عراقنا الحبيب وكثير من الآمال التي حلمنا بها أثناء عملنا في المعارضة في المنافي والداخل طوال العقود الماضية استبدلت شجون والالام ومحن. ليس الامر غريباً بذاته فالعملية التغييرية معقدة وشاقة وخاصة انها جاءت -تجربتنا السياسية- على انقاض حكم شمولي إستبدادي حكم العراق بالحديد والنار على مدى عقود ثلاث وأنتج فيما أنتجه من إضطهاد وإبادة ومعاناة وحروب وحصار ستبقى آثاره ملازمة لفترة طويلة.

ورغم بعض الإيجابيات التي تحققت في مرحلة التأسيس بعد التغيير والتي حملت معها آفاقا جديدة وخاصة في مجال كتابة الدستور واجراء

الإنتخابات التشريعية واختيار الحكومات المحلية وتمتع المواطن ببعض حقوقه من الحريات الاساسية غير ان سرعان ما دخل العراق في أزمات طائفية خلال اعوام 2005- 2007 كادت ان تفضي الى حرب اهلية بين أبناء الشعب الواحد لولا رحمة الله والحكماء والعقلاء من القوم ان من الله علينا بتجاوز المحنة مرحلياً.

وتصورنا اننا تعلمنا من تجاربنا وان خيارنا الأمثل للعراق الجديد الاستمرار في ترشيد العملية السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ليستشعر الكل بعدم التهميش والإقصاء والوقوف صفاً واحداً لمواجهة موجات الإرهاب البشعة القاسية التي اودت بحياة عشرات الاف من الإبرياء والعمل سوية لإدارة العراق وبنائه واعماره وتعويض شعبه عما عاناه من ويلات العقود الماضية.

ولكن سرعان ما تلاشت الاحلام ونحن نخوض الإنتخابات التشريعية الاخيرة عام 2010 وبدأت الأزمات تلح على بلدنا وشعبنا واتسعت رقعة الخلافات السياسية بين الفرقاء السياسيين واختفت المصلحة الوطنية لتتعملق ثانية الهوية الطائفية والقومية ويتناحر السياسيون على غنائم البلد وتصبح المحاصصة السياسية المقيتة الشعار الاساس في إدارة البلد وتتراجع الوطنية وتختفي المواطنة في دهاليز الصراع السياسي ويجد الجيران مساربهم في الغنيمة ويقف الآخر منهم في حالة التشفي لما يحصل وبدأت ملامح الخسارة تلوح ثانية في الافق.

وما ان حل عام 2011 حتى بدأ (الربيع العربي) يلوح لنا وعلى مقربة من بلادنا ليزيد الامر تعقيداً ويزيد درجة الإحباط والملل عند المواطن وتزداد الهوة بين الساسة والشعب ونغوص في اعماق أزمات جديدة تدق الاسفين بين شركاء الامس وتصبح العملية السياسية في مهب ريح عاصف وتبرز التناقضات بين السياسيين بسبب تحالفاتهم القسرية في غياب المشروع الوطني لتهدد الحلم الذي انتظرناه طويلا للعراق وشعبه المظلوم.

ولم يتحسن الحال عما عليه في عامنا هذا فقد استمرت المناكفات السياسية وفشل الكل في الإحتكام الدستور وجعلوه بالخلف تقودهم المصالح الذاتية والفئوية والحزبية وتدنت الخدمات واصبح المواطن في خبر كان وبقى الحرمان والمعاناة في المحافظات تستجدي عطف المسؤولين غير انهم سادرون في غيهم يلفهم الفساد وهدر المال العام واصبحت إيرادات النفط والموازنات الضخمة لا تمثل شيئاً للمواطن.

واليوم ونحن سنكمل في الاشهر القادمة العام العاشر على سقوط الطاغية، لابد لنا من وقفة مسؤولة واعية تشارك بها النخب العراقية لتدراس التردي الحاصل، وأستبشرت خيراً بهذا الملتقى عله يساهم ولو بشكل متواضع في تشخيص الخلل في المسيرة وطرح الافكار والتصورات والعلاج حول مختلف المواضيع، اتمنى لولدي د ابراهيم بحر العلوم الاستمرار في هذا المشروع وان يكون الملتقى نقطة التقاء الجميع وان يشق طريقه بحيادية واستقلالية ليكون رائده الحوار في تداول المواضيع الساخنة، واعاهدكم سأحاول جهد إمكاني التواصل مع الملتقى، وأشد الرحال اليه شهريا من النجف لرؤية اخوتي وأحبتي وأستمع الى ارائهم ومداخلاتهم.

أملي وطيد بالله سيحانه ان يأخذ بيد العاملين لخدمة العقيدة والوطن الى ما فيه الصلاح والخير وشكراً على حسن اصغائكم.

بغداد في الثاني من شهر تشرين الثاني 2012

الفصل الأول

الملخص التنفيذي لحوارات القيادات السياسية والنخب العراقية حول أزمة النظام السياسي في العراق

-1-

العادلي: أزمة العراق.. غياب الكتلة التاريخية

الدولة العراقية التي قامت في 1921م تمت بإرادة انكليزية، تعاملت معها دول المحور على إنها من مخلفات دولة عثمانية خاسرة في الحرب، فالعراق غنيمة حرب هو وباقي دول المنطقة تأسست على أساس من سايكس بيكو الذي وضع دولاً على الخارطة.. فأصبحت الدولة الوطنية حقيقة قائمة أنتجتها إرادة المستعمر الجديد. فلم يلحظ فيها التطور السياسي التاريخي لإنتاج الدولة التي يجب أن تولد الدولة من الأمة، فالأمة تتطور تاريخياً وبتطورها تتغير دولها، إننا لم نكن أمة سياسية لحظة تشكيل الدولة الحديثة.

هذه المقدمة توصل إلى نتيجة بإنتهاء العمر الإفتراضي لنموذج الدولة الشرق أوسطية التي لم تنتج عن تكامل صيرورة الأمة أولاً، وثانياً خابت في مراحل التأسيس والإدارة لمشروع الدولة الوليدة، ففشلت، وها هي شعوب هذه الدولة تعبر عن فشل مشروع الدولة بثورات وإنتفاضات لم تستقر بعد على أنموذج واضح.

إنه فشل مركب، الدولة الشرقية، الأول، إنها لم تنتج عن أمة سياسية متكاملة الجوهر السياسي، والثاني، إنها لم تظفر بآباء مؤسسين وطنيين مدنيين حقيقيين، ولكن الطامة أنَّ نخب التأسيس قضت على إمكانية نشوء الدولة

عندما إعتمدت ثالوثاً أسوداً لبناء الدولة يتخلص: بالإستعباد والإستبداد والإستبعاد، الإستعباد مقابل المواطنة والإستبداد مقابل الديمقراطية والإستبعاد مقابل التعددية والتعايش.

لنأخذ مثالاً بنيوياً يتصل (هوية الدولة).. فلقد كان من المفترض ولتكوين أمة الدولة بعد تأسيس الدولة أن يتم إعتماد مبدأ المواطنة التي تحترم التنوع العرقي الطائفي الإثني..الخ، لكن ماذا حدث على أرض الواقع، الذي حدث أنَّ نخب التأسيس للدولة اِنحازت منذ التأسيس إلى هويات عرق_طائفية محددة على حساب الهويات العرق_طائفية الأخرى، فاِحتكرتها طائفة وتملكتها قومية على حساب أخرى. فنتج لدينا الإقصاء والتهميش والتخوين والإحتراب الداخلي داخل الدولة وأمتها.

المحور الثاني الذي أريد التركيز عليه هو: كيف نتصور طبيعة السياسة الغربية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تشهد موت وولادة الدول؟ إنَّ الراصد يمكنه تلمس ثلاثة سيناريوهات أميركية غربية محتملة للتعاطي مع الواقع الشرقي الجديد حسب حركية التطورات، والسيناريوهات هي: سيناريو البؤر، سيناريو التضاد، وسيناريو الإحتواء.

1 - سيناريو البؤر: يتلخص فحوى سيناريو البؤر بتقسيم الدول إلى بؤر آمنة وقلقة ومتفجرة بالتناسب مع طبيعة كل دولة وملفاتها الداخلية ودورها الخارجي، فالبؤر الآمنة هي تلك الدول الواجب الحفاظ على أمنها وإستقرارها تحت أي ظرف لأهداف سياسية أو إقتصادية أو عسكرية، والبؤر القلقة هي تلك الدول التي يراد لها أن تعيش الاضطراب البنيوي الداخلي الذي يحيدها عن معادلات الصراع والتنافس في منظومتها الإقليمية، والبؤر المتفجرة هي تلك الدول التي يتم من خلال واقعها المتفجر إعادة تشكيل المنطقة تناسباً مع المتغيرات الجيوستراتيجية. وفق سيناريو البؤر سيتم تقسيم دول المنطقة إلى بؤر آمنة (اسرائيل ودول الطاقة الخليجية) وبؤر قلقة (العراق،

سوريا، لبنان، الأردن، مصر، اليمن، تونس) وبؤر متفجرة (السودان، الصومال، ليبيا، إيران).

2 - سيناريو التضاد المذهبي: على خلفية التضاد الإسلامي المذهبي الحاضر بقوة وعنف في بنية المجتمعات والدول الشرق أوسطية والذي كشفت عنه ثورات وإنتفاضات المنطقة، سيتم إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية على وفق هذا التضاد لخلق مركزيات جيوستراتيجية مذهبية كبرى تضمن وقوع المنطقة في مجالها الحيوي بما يضبط ويوجّه بوصلة الصراع والمصالح، والدولتان المرشحتان لتكونا مركزاً لإستراتيجيتين مذهبيتين هما: تركيا كمركز مذهبي سني، وإيران كمركز مذهبي شيعي، والمتتبع يلحظ تراكماً مضطرداً لنواتين مذهبيتين إستراتيجيتين.

إنَّ جوهر سيناريو التضاد يتمثل بتمكين حركة الإخوان المسلمين من الوصول الى السلطة في أكثر من دولة، ثم يصار الى تفاهمات إستراتيجية مع تركيا المركز لتكوين مركزية سنية إستراتيجية قبال المركزية الإيرانية.

ستكون أميركا/الغرب أقرب الى المركزية التركية الراعية للمحور السني في توجيه دفة المصالح الحيوية في المنطقة وتوجيه الأحداث صوب أهدافها الستراتيجية، فالمحور الشيعي عموماً مازال منخرطاً في صراع حيوي مع أميركا والغرب.. وإذا كان العقد المنصرم عقداً شيعياً سجل تقدماً واضحاً في أكثر من ساحة (العراق ولبنان وايران) فإنَّ العقد القادم سيكون عقداً سنياً بإمتياز.

3 - سيناريو الإحتواء يتمثل بإقامة تفاهمات مباشرة مع القوى الإسلاموية التي أفرزتها المتغيرات الشرق أوسطية، وبالأخص حركة الإخوان المسلمين، ومحور التفاهمات يتلخص بالحفاظ على البؤر الآمنة (إسرائيل ودول الطاقة الخليجية) من كل تهديد بما فيها التهديد الإيراني، وأيضاً إبعاد وتحجيم ومواجهة التيارات الإسلامية السلفية الأصولية المتنامية في المنطقة،

مقابل دعم أميركي غربي سياسي إقتصادي لدول الإسلام السياسي، وضمن محورية للدور التركي المصري في تشكيل خط إقليمي إخواني عالي التفاهم مع الدوائر الأميركية الغربية فيما يتصل بتوجيه الأحداث والمصالح الشرق أوسطية.

يمكن خلق سيناريوهات بناءة تحقق الكثير من الإيجابيات قبال السيناريوهات الثلاثة الكارثية التي فيما لو تحققت فأنها ستدخل منطقة الشرق الأوسط بأسرها في صراعات متشظية لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

يمكن إعتماد سيناريو المركزية المدنية التركية، فتركيا بمقوماتها الذاتية يمكنها أن تكون مركزاً مدنياً على حساب مركزيتها القومية أو المذهبية.. إنَّ الشرق الأوسط يحتاج إلى مركز تحكم إستراتيجي مدني وسط التناقضات العرق-طائفية التي تهدد المنطقة بأسرها، ووسط تنامي التخندق الإستراتيجي المذهبي الموظف خارجياً.

للعراق أيضاً مركز محوري في المنطقة يمكن من خلاله تكوين مركز إستراتيجي فعال، إنه الدولة ذات الثقل الحضاري والثروات الهائلة والموقع الاستراتيجي الإستثنائي. يمكن للعراق أن يتحول الى (دولة توازن إستراتيجي) موازن ومتوازن وسط الإستراتيجيات المتصارعة وبالذات الإيرانية السعودية والتركية،.. وفيما لو تقسم العراق أو بقيّ دولة ضعيفة قلقة فإنه سيجرّ المنطقة بأسرها إلى إعادة إنتاج نفسها على أساس عرق-طائفي متضاد ومتصارع. على إنَّ إنجاز مهمة العراق الإستراتيجي يتطلب إعادة إنتاج بنية الدولة العراقية الحالية القائمة على أساس من الحكم التوافقي العرق-طائفي المنقسم إلى بنية الدولة الوطنية المدنية الموحدة الفعالة.

مشكلة العراق الحديث تكمن بغياب آباء التأسيس لمشروع الدولة، وجميع مظاهر الخلل البنيوي لمشروع الدولة الوطنية المدنية وما آلت إليه من اِنتكاسات واِحتلالات وتشظيات يكمن في غياب نخب التأسيس... العراق

يحتاج لكتلة تاريخية تأسيسية تحمل مشروعاً وطنياً مدنياً قادراً على حل تناقضات الداخل وتشابك البعد الجيوسياسي للعراق العربي الإيراني التركي، لتكوين مركزية عراقية رائِدة.

المداخلات

الدولة مفهوم قانوني وليس مفهوماً سياسياً، الدولة توجد بوجود أرض وإقليم وشعب وتراث، فليس بالضرورة أن تكون للأمة دولة، لكن بتوسع المجتمع البشري اِحتاج إلى تنظيم، هذا التنظيم هو الدولة التي جاءت لحماية الناس ووضع أسس إجتماعية وإقتصادية يسير عليها المجتمع.

فيما يخص الربيع العربي، حركة دافعها مناهضة إستبداد الأنظمة التي أهملت دور الإنسان وتعدّت على حقوقه كما في تونس ومصر، وهي حركة عفوية غير منظمة قادها الشباب، حركة شبابية نزلت إلى الشارع وحققت الذي حصل، وهي أساسا لم تأتِ لإسقاط الدولة قديمة، ولكن لتغيير أنظمة أساءت للإنسان.

إنَّ الملك فيصل رحمة الله عليه وعبد الكريم قاسم كانوا آباء لدولة لم تتأسس، ولكن لا يمكن إجحاف مشروع الملك فيصل وعبد الكريم قاسم وخاصة في زحزحة العامل الطائفي في بناء الدولة والموروث من الدولة العثمانية كثابت للدولة.

ما هو المشروع للدولة العراقية القادمة وما هي الرؤية التي نقدمها للأكثرية الشيعية في إدارة دولة مدنية تغير مجرى التاريخ؟ إحتمالية كبرى أن يكون للعراق دور، ولكن الآباء الحاليين للدولة العراقية غير قادرين على التوجيه وهم ليسوا أفضل حالاً من الآباء المؤسسين الآخرين، هذا هو مصدر القلق الذي يحتاج لحلول، وفيما لو توصلنا إلى الحلول هل يتم الأخذ بها؟

إنَّ الهدف إقتصادي وحركة التاريخ كلها إقتصاد، ولكن الوسيلة سياسة

وحروب، وعندما نقول إقتصادي يعني أن تكون المنطقة تابعة إقتصادياً دائما إلى الغرب وتأمين مناطق النفط، المنطقة مؤمنة من حيث تجهيز النفط للغرب لعشرين سنةٍ قادمةٍ على أقل التقادير، سيبقى الشرق يعطي نفطه للغرب، لذلك من الضروري أن يتم الحديث عن الإقتصاد والطاقة عندما نتحدث عن السيناريوهات المقبلة . الإشكالية في التعريف للدولة الشرقية، ليس هناك وجوداً حقيقياً لمثل هذه التسمية، تستطيع أن تقول الدولة العربية، ربما نستطيع أن نتناقش عليها، لكن إستعمال مصطلح الدولة الشرقية يمتد بنا من اليابان مروراً بالصين إلى الهند إلى إيران ثم الى تركيا والدول العربية ..فإضفاء صفة الدولة الشرقية على هذا التحليل لا ينسجم مع الواقع. ثانياً، يوجد فرقاً شاسعاً وكبيراً بين الثقافة الشرقية والثقافة الغربية والخلافات التي تحصل نتيجة للتصادم بين هاتين الثقافتين.

لقد تم إسقاط موضوع الإرادة الشعبية، وركّز كثيراً على الخطط الآتية من الغرب وسهولة تطبيقها لأهدافها، فمهما أرادت الدولة فإنّ هذا المشروع يتعثر نتيجة لمقاومة او معارضة أو وقوف أبناء الوطن ضده..

إنَّ العراق يجب أن يكون دولة مطمئنة لا دولة قلقة لأنه ثاني دولة في العالم في إنتاج النفط، وعلى الغرب أن يحافظ عليها من حيث الأمان والاستقرار مثل دول الخليج أو أكثر.

عندما نتحدث عن منطقة الشرق تبرز لنا ثلاث دول حقيقية لا يمكن تجاوزها إيران وتركيا ومصر، هذه الدول لا يمكن أن تنهار بإعتبار إنَّ هناك أمة كونت هذه الدولة، ولا أظن أن يسعى الآخرون إلى تفتيتها نعم قد يحاولون ممارسة تطويعها. وهذه الدول الثلاث تعد من أهم اللاعبين الأساسيين في المنطقة وتزداد صعوبة تطويع هذه الدول خاصة ونحن ندخل مرحلة جديده من السياسة العالمية.

التعقيبات

الدولة أمة سياسية، والمجتمع أمة إنسانية، وإنَّ الدولة أرقى وأكمل حالات التعبير عن الأمة بكل مستوياتها ووظائفها.. نحن أمم إنسانية لم ننجز - لحظة تشكيل الدولة - ماهيتنا السياسية، لذا أتى مشروع الدولة غريباً لا يستند الى جوهر سياسي واضح مما شكّل بداية متعثرة قتلها المؤسسون .ثانياً: ما يخص الثورات أو ما يسمى بالربيع العربي، يجب عدم إختزال المشكلة بالإستبداد، الإستبداد سيئة من سيئات البناء الخاطئ للدولة في الشرق الأوسط، ولقد لخصته بثالوث الإستعباد والإستبداد والإستبعاد.

نعم، كانت لدينا محاولات جدية لبناء دولة وطنية مدنية في أكثر من مقطع تاريخي من تاريخ العراق الحديث، هناك طروحات ورجال ومشاريع نوعية شهدها العراق، لكن بقي العراق يحن إلى آباء مؤسسين حقيقيين يتبنون ويحملون ويحمون مشروعه الوطني المدني، أعتقد إنَّ الإسلام السياسي بات جزءاً من المشكلة، وسواء تم التمهيد له للوصول إلى السلطة أم لا فإنه وبأيديولوجياته وسياساته لا يساعد في إعادة بناء الدولة الوطنية المدنية على أنقاض دولة التمييز والإستبداد.

يستوطن في منطقة الشرق الأوسط التخندق الطائفي الجيوسياسي ومراكزه السعودية وإيران وتركيا.. سنياً ينظر إلى العقد السابق 2000-2010م إنّه عقد شيعي بلحاظ تراكم المنجزات الشيعية في المنطقة، أما العقد الحالي 2010-2020م فهو عقد سني، وترجمته إسقاط الحكم في سوريا وتقليص نفوذ حزب الله اللبناني ومحاصرة حكم الشيعة في العراق والظاهرة السياسية الشيعية في الخليج، وأيضاً محاصرة إيران سياسياً وإقتصادياً وربما ضربها عسكرياً. الأكثرية الشيعية في العراق قادرة على حسم مشروع الدولة وتوجيهه كيفما كان بحكم كونها أكثرية عددية، لذلك يتحملون مسؤولية كبيرة في حسم مشروع الدولة الذي يأنّ الآن من البنية التوافقية الهشة التي قعّدت بناء الدولة على

وفق مبادئ المكون والمحاصصة والفيتو العرق-طائفي، المطلوب إنتاج كتلة تاريخية شيعية عراقية تعتمد المشروع الوطني المدني.

هناك إرادة مقاومة في المنطقة تجاه المؤامرات والمخططات، ولكن يجب ألّا نبالغ كثيراً بقدراتنا، نحن أمم متمزقة بفعل الإنتماءات الفرعية والذاكرة التاريخية المشحونة وعشرات عوامل الضعف والإرتهان والتبعية، يجب أن نلحظ مصالحنا بوعي وإرادة، فليس بالضرورة كل ما هو موجود أو ما سيحدث هو في تضاد مع مصالحنا، يجب تشخيص الأولويات وصياغة الإستراتيجيات على أساس من وعي المصلحة.

العراق بلد محوري في الشرق الأوسط، بسب موقعه الجيوسياسي وثقله الحضاري التاريخي وموارده الإقتصادية الكبرى، أيضاً، يمتلك العراق مقومات ذاتية غنية (موارد طبيعية، قوة بشرية، تاريخ)، تؤهله لبناء نموذج ذاتي لا بالإستعارة، وقادر على التأثير الإستراتيجي الإقليمي والدولي. فليس في صالح العراق والمنطقة وجود عراق ضعيف أو مجزأ أو قلق، فذلك سيعود بالوبال على المنطقة والعالم، الأفضل قيام نموذج الدولة العراقية اللاعبة لدور التوازن الإقليمي والدولي الفعال، بما يؤهل العراق ليكون قوة إستراتيجية حقيقية موازنة ومتوازنة. إنّ التوازن الفعال يعني (دولة عراقية قوية سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين إستراتيجيات المنطقة)، وهو النموذج الأفضل للعراق والمنطقة

-2-

عبد المهدي: أزمة العراق.. غياب المشروع الوطني

لا زلنا نفكر بعقلية المعارضة ونفكر بعقلية الأقلية السياسية المماثلة للواقع السياسي الذي كانت تعيشه المعارضة. إننا في عراقنا اليوم مررنا بثلاث مراحل منذ عام 2003 إلى حد اليوم. فمن هي القوى الحاملة للمشروع وما هي مضامين هذه القوى؟ وإذا قسمنا مراحل هذه الفترة منذ عام 2003 إلى حد الآن - نستطيع أن نشخص ثلاث مراحل :-

المرحلة الأولى: الدستور وهي إنتخابات 2005 الأولى بنيت على تحالف سمي التحالف الشيعي الكردي، جميع هذه الأطراف شاركت فيه، والقوة الدافعة لذلك المشروع أو البرنامج كان إعداد الدستور، لذلك كان التوافق هو شعار المرحلة، كان يجب أن نتفق لأن الدستور يجب أن يكون في نهاية المرحلة دستوراً واحداً. فعندما تعد دستوراً يجب أن تخرج بوثيقة واحدة تعرض على الشعب للإستفتاء وإلّا لن ينجح المشروع. والحكومة التي أنبثقت من المشروع يجب أن تكون حكومة توافق وطني، وحصلت مساعٍ من التحالفين من أجل ضم التحالف الثالث أو المكون الثالث في مشروع الإستفتاء الإيجابي على الدستور.

المرحلة الثانية: مرحلة الإنتخابات الثانية، ففي هذه المرحلة أنضمت جبهة التوافق إلى الطرفين الأساسيين. وهنا بدأ عامل معين لم نكن نستشعره في عام 2003 و 2004 كعامل حاسم سيغير معطيات المسائل وهو الإرهاب. الإرهاب والعنف بدأ يغير كامل النظريات. برز مفهوم المصالحة الوطنية، وأصبحت هي المضمون الحقيقي للمرحلة بكل تبعاتها، فحصلت الكثير من التشوهات وإختلت موازين العلاقات بين القوى، أما إلى محاصصة أو إلى تنازع غير بسيط. فبدل أن ندخل فعلاً في مصالحة حقيقية تؤسس إلى إتفاقات حقيقية، دخلنا أكثر وأكثر في نوع من الإستقطابات والتخندق، وإزداد مركز السلطة التنفيذية بشكل كبير.

المرحلة الثالثة: غياب المشروع الوطني: وقد تشكلت هذه المرحلة بعد إتفاق أربيل وكان الإتفاق أقرب إلى الشكلية من الجدية. فهذا كله بحاجة إلى بناءات مفاهيمية غير متوفرة حاليا، ويجب وضع الأسس لها. في تموز 2007 كتبت رسالة إلى الرئيس مسعود، رسالة طويلة مبنية على الإحترام والثقة المتبادلة.. قلت له نحن بين نظريتين أما أن نبني مواقفنا على الجغرافيا أو على المصالح. دخلنا المرحلة الثالثة مع صعود قوة رئيسية هي "دولة القانون" وقوة

دولة رئيس الوزراء، فنحن أمام حقيقة واقعة اليوم هي إنَّ من يحمل مشروع البلاد بات قوة واحدة. اليوم ليس لدينا قوى برلمانية أو مجموعة قوى تقرر في الأمور الأساسية. فالوقائع والمجريات تشير - إنه حتى إذا قررت هذه القوى شيئاً- فإنَّ حامل المشروع يأخذ القرار بإتجاهات أخرى.

هذا تشخيص القوة الحاملة للمشروع، أما تشخيص مضامين المشروع فأخطر. فإذا كان الدستور مشروع المرحلة الأولى، والمصالحة الوطنية مشروع المرحلة الثانية، ففي المرحلة الثالثة ليس لدينا مشروع وإنَّ القوى السياسية ليست لديها إرادة لأن تجلس سوية، وتشترك في صياغة رؤية كما إشتركت في المرحلة الأولى والثانية. وسنخرج من أزمة إلى أزمة أكبر. الجميع سيدفع الثمن وليس شخصاً واحداً. إقترحت على الطالباني إنشاء جبهة سياسية يكون فيها 8 ممثلين أو مضاعفاتها كـ 16 أو 24 الخ، تعتمد الخارطة الحالية التي يمكن أن تتغير في أية إنتخابات أو تطورات قادمة. فإذا أخذنا القوى الرئيسة في البرلمان كالتحالف الوطني والتحالف الكردستاني والعراقية، ولكي لا نذهب إلى تفسيرات غير دستورية وبناء مؤسسات جديدة تقوم جبهة بين هذه الأطراف أساساً.. جبهة سياسية كما في كل دول العالم.. هذه جبهة سياسية وليس بناءً دستورياً. فإذا إتفقت فتستطيع نقل إتفاقها لمجلس النواب والحكومة لتنتظم أمور البلاد ذلك أن كانت، فإذا كانت، كان هناك إرادة للحل. هذا تصور عام لا أعرف هل هو متفائل أو متشائم. فنحن في مفترق طرق.. ونمتلك قدرات كبيرة للتقدم إذا حلت هذه المشاكل، بالعودة إلى مفهوم حملة المشروع الكبار.

المداخلات

هناك مشاكل بين الثالوث السياسي التحالف الوطني والتحالف الكردستاني وتحالف العراقية، علينا حل مشاكل التحالف الوطني قبل أن نتجه إلى حل المشاكل مع الآخرين، ولكي ننفتح على الآخرين يجب أن تكون

وحدة قرار في التحالف الوطني وتوحيد الصفوف. وفي الحديث لم يتم تشخيص العوامل التي أدت إلى الإنتقال من مرحلة إلى أخرى وخصوصاً المرحلة الثالثة؟ إنَّ هناك مشروعاً واضحاً للحكومة هو مشروع البناء وإستراتيجية البناء واضحة، ولكن ليس هناك توافق على مشروع البناء من الأطراف المتفاعلة في العملية السياسية، ثم تشكيل أي جبهة سياسية فإنه إلتفاف على الدستور وهذا أساس المشكلة الداخلية، الناس الآن عزفوا بشكل كبير عن الكبار من حملة المشروع، أخشى إنّ المعادلة قد تقلب بفعل الأداء السيئ للكبار والحلول المطروحة على الساحة الآن حلول لتهدئة الأزمة وليس حلولا لها.

الظاهرة السياسية الحالية دخلنا فيها ليس بحكم إرادتنا وإنما بحكم مشاريع مضادة وعلينا أن نفهم مشاريع الآخرين حتى نحدد مشروعنا لا الدستور ولا الإرهاب مشاريع نحملها وإنما كانت مهام معينة فرضتها الظروف علينا، فالمرحلة الراهنة مشروعها يكمن في فهمنا لواقعنا العراقي الذي يتميز بوجود مكونات إجتماعية تتبلور بشكل جدي ولا يمكن تجاوزها، الأكراد لهم مشروعهم ولهم مرجعياتهم والأخوة الآخرين لهم مشروعهم المرتبط بالإقليم، أظن إننا الآن على أبواب مشروع وعي الذات وتجارب أنفسنا.

إنَّ الدستور فرق أكثر مما جمع، لأن الدستور مكتوب بشكل مطاط مما أدى إلى إنَّ كل كتلة تعطي وصفاً او شرحاً لفقرة وفق ما ترتئيه، وبذلك صارت خلافات على نقاط الدستور أكبر مما صارت توافقات، نحن بحاجة ألى ثورة حقيقية داخل الأحزاب الأساسية والرجوع إلى الشعب العراقي، وإدخال المواطن العراقي فيما يحدث. إنّ الإئتلافات كبيرة ولكنها هشة، وهي السبب في هذه الأزمات.

إنَّ وجود الثروة من دون ديمقراطية يؤدي الى الإستبداد، ووجود الثروة بوجود الديمقراطية يؤدي إلى الرفاهية والتقدم، الآن نحن مطالبون بالذهاب

بإتجاه الديمقراطية شئنا أم أبينا و إنَّ النفط العراقي اليوم بيضة القبان في الإقتصاد العالمي. منذ عشر سنوات، والشعب العراقي ينزف إذن من المسؤول؟ ونترك المواطن هو الذي يحدد من هو المسؤول؟، الجميع مارس الحكم والسلطة، هل سمعتم بمشروع وطني يؤمن بالمحاصصة؟ لماذا نتهرب من المعارضة البرلمانية؟ الجميع يمارس السلطة ويعارضها، وبما أن جميع المشاريع سقطت، ما هو المشروع البديل؟ نحن الآن كشارع وكمواطنين مصابون بالإحباط. وهل هذا التشتت في الكتل السياسية سيفضي الى تشكيل الكتلة التاريخية؟ إنّ وجود الإرهاب هو الذي ضيع المشروع الوطني، علينا إدارك الفهم الحقيقي للمعارضة التي تدعم أداء الحكومة من خلال الرقابة الحقيقية ووجود برنامج وطني، فالبرنامج الوطني والرقابة هو الذي يخرج العراق من هذه المحنة.

التعقيبات

نحن لم نشكل العراق هكذا وجدناه، هذا العراق كيف ننقله إلى الديمقراطية؟ كيف ننقل العراق الذي حكم لمئات السنين بقانون طائفي وبقانون فردي وبقانون عنصري كيف ننقله إلى الديمقراطية؟ وهذا العقد التأسيسي يجب أن يكون بين مكونات، هذا لا يكون بين مواطنين، هذا يُتفاوض عليه كما حدث التفاوض في تجارب أممية أخرى، فما أنجزناه اليوم في الدستور كان محاولة لإنجاز هذا الشيء، العراقيون هم من ساهم بوضع الأفكار الكبرى. دع الساحات لوحدها تتفكك وحتى نعمل نوعاً من التواصل بين الساحات بعضها مع البعض الآخر، هذه مطالب وكل الأطراف ستسعى، إذاً لا نمتلك حلاً غير النماذج اللامركزية ونماذج من الفيدرالية ونماذج من الحكومات المحلية حتى نستطيع أن نتعايش مع شركائنا في الوطن، فهذان المبدآن الفيدرالية واللامركزية، إذاً، سيكونان جزأين أساسيين في مشروع دستورنا الجديد.. والديمقراطية ستكون مشروعاً أساسياً في دستورنا الجديد.

وهذان المبدآن موجودان في الدستور الحالي. فالمشكلة هل إنَّ الدستور شيءً مقدس؟ لا، هو شيء قابل للتعديل، لكنه هو الذي يتضمن المبادئ الأساسية التي لو جلسنا اليوم لعملنا شبيهاً لها وله. وهو ما أستُفتيَّ عليه من قِبل الشعب العراقي.

هل بالإمكان التفكير بالأغلبية السياسية، والمقترح الذي تحدثتُ عنه، يتضمن نوعاً من الأغلبية السياسية والحفاظ على وحدة المكونات. تفعيل المشتركات المدخل للحل، فالمحيط ملف يُفهم من خلال الداخل العراقي، نحن جزء من هذا المحيط، والمحيط جزءٌ منا. أما إذا أردنا أن نحول العراق إلى دولة تعيش خلافاتها مع دول الجوار، معنى ذلك نفتح ملف العداوات. لا ينكر إنَّ هناك مشاكل كثيرة مع كل دول الجوار، لكن أيضا هناك مشتركات أكبر. فعلينا أن نُفعّل المشتركات لحل المشاكل.

إذا لم يتمكن العراق أن يعيش فضاءه لن يكون عراقاً وإذا لم يتحرك الآخرون سيبقى الكبار كباراً فعلاً، الجغرافيا قد تذبحنا لكن، إذا لم يتحرك الآخرون فالكبار سيبقون كباراً حتى لو كانوا مترهلين. على الآخر أن يبرهن عن نفسه.

قلت إنَّ الواقع يحمل إمكانيات كبيرة ونحن لدينا إمكانية أن ننهض بالعراق، هناك عدم ثقة، هناك إرادات تريدنا أن نستغل الموقف، تستغل الأزمة لكي نتضايق أو لكي تحصل على مكاسب أكثر من الآخرين.

هناك قصور موضوعي بظروف صعبة، موروثات صعبة وبلد محطم، أمريكان، إحتلال، قوى إقليمية، وإنَّ هناك قصوراً ذاتياً لدينا. أنا أحمل المسؤولية الأولى للإئتلاف العراقي الموحد، وليس لأن الآخرين أقل خطأ منه لكن الإئتلاف القوة الأكبر وصاحب القدرة الأكبر وهو الذي يجب أن يضع المشاريع والنظم لتنظيم الحالات.

نقض الدستور مغامرة فمازال الدستور يصلح أن يؤسس لبرنامج حقيقي،

لماذا، لأن هذا شيءٌ مُستفتى عليه، فات الوقت لتغيير الأمور بسهولة، فلننطلق، نقف عليها ونستثمرها، وهذا العقل يمكن للأغلبية ان تقبله ومؤونته وخسائره أقل.

-3-

الأديب: أزمة العراق.. ثقافية تاريخية

لابد من المرور على التاريخ، العقل الإنساني هو أسير لثقافة الماضي، أسير الصراعات التأريخية، وبالتالي فهو متمحور أساساً وغير متحرر، يدعي أنَّه صاحب إرادة ولكن إرادته مفقودة، بإتجاه الإنشداد الى الحوادث التاريخية، العالم العربي لم يكن بعيداً عن صورة الصراعات القومية، وآثارها نراها الآن في العراق، كل قومية تتحصن بأفكارها وتعتقد بأنها الأولى وهذا التفضيل القائم على أساس الأنا، سواء الأنا الفردية او الأنا الإجتماعية، كانت خير أمةٍ أخرجت للناس الآن إشتهرت بالقتل والإختطاف وبالتعذيب والتنكيل بالأمم الأخرى والعدوان والكيد، هذه ما كانت إلَّا في الجاهلية، والمجتمع الإسلامي ما جاء إلَّا ليغير ملامح الجاهلية.

هنا نتساءل وندخل في عمق العمل السياسي، الجاهلية كانت ممارسة وإعتقاد وثقافة، وجاء الإسلام وأنقذ هذا المجتمع وأوجد ثقافة حلّت محل الثقافة القديمة، ولكن هل إستطاعت هذه الثقافة الجديدة أن تغوص إلى أعماق فكر وسلوكية الإنسان؟ السؤال حينما رفعنا لواء الديمقراطية وقلنا إنَّ الدكتاتورية ولّت، وإنتهى عصر صدام وإنتهت فترة البعث، آليتنا أصبحت ديمقراطية، والإنتخابات صارت، ولكن أسأل اذا كانت هناك محافظة أو مجتمع أو منطقة مشبعة وحاضنة ومولدة بل قائدة للإرهاب يمكن أن يشتركوا في الإنتخابات الديمقراطية أي ديمقراطية هذه تكون؟.

مشروع الإسلام مشروع تغييري لصناعة الإنسان، لكن البعض دخل الإسلام لتحقيق مآربه باحثاً عن السلطة التي لم يتمكن من تحقيقها عن طريق

الحروب، النماذج نفسها تجدها اليوم، البعض يندفع بالمشروع الديمقراطي ويدخل في مجلس النواب والحكومة التي تسمى حكومة الشراكة الوطنية على أمل أن يفعل شيئاً، هذا المشروع لا يسمى مشروعاً تغييرياً ولا يمكن أن يوصلها إلى نتيجة.

التحالفات القائمة الآن في المشروع السياسي، تحالفات قائمة على أساس من يستأثر بالعراق، وليس من يشارك الآخر، إذن البحث عن السلطة، والسلطة لها منطق القوة نفسه، ولذلك تجد العبارات نفسها لم تختلف. هناك شيء اسمه الدائرة الوطنية؟ نعم، موجود بالشعار، الكل يتحدث بالمواطن والوطنية، ولكن أي وطن؟ الوطن الخاص بقوميته وبمذهبه وبعشيرته بالفئة السياسية التي ينتمي إليها، لكن المشروع مشروع سلطة، الهدف أن يصل إلى السلطة. المشروع السياسي لعملية التغيير يبدأ من الثقافة، ويبدأ من الوعي والتأريخ. المشروع ينبغي أن يكون في العراق مشروعاً وطنياً، وهناك دائرة مشتركة، وهناك دائرة خاصة، أما في العراق فهناك مشروع سلطة وليس مشروع نظام، لذلك الحكومة في العراق لا يمكن أن تستقر، والعمل السياسي لا يمكن أن يستقر.

العراق هو بلد قائد ومنتج للقيادات والمفكرين والثقافات، لذلك تجد عقل العراقي قيادياً، لكن القيادات ينبغي أن تفهم نفسها بأنّه لا يمكن أن تدوم حضارة دون إتفاق، والإتفاق أصبح صعباً عندنا، أصبح التخالف والصراع هو الأساس والتوافق على شيءٍ ما -حتى عندما كنا في المعارضة- من الصعوبة أن تجمع المعارضين، المواطنة هي الأساس والوطن هو المجال والمساحة المشتركة، لكل هذه القوى لأن تفعل من أجل إستثمارها، الآن تجد موازنة العراق 136مليار، ست دول مجتمعة من الدول العربية ليس لديها هذه الميزانية، ولكن شاهد الإعمار في العراق وشاهد هذه الست الدول التي ميزانيتها بمقدار ميزانية العراق مجتمعة، تلك أين وصلت ونحن إلى أين وصلنا، لمصلحة من يبقى العراق بهذا الشكل؟

أنتم لاحظوا الدول التي تتآمر على العراق بشكل صريح، تتآمر على العراق، مؤامرة ضخمة لماذا لا نلتفت إليها؟ لماذا التدخل التركي بالشأن العراقي؟ من هم الترك؟ لماذا قطر، هذه الدولة الصغيرة تتدخل بشأن العراق؟

لذلك بالحقيقة مشروعنا مشروع ثقافي تربوي يبدأ بوعي الماضي من أجل توظيفه لحل معضلات الحاضر، ومعضلات الحاضر ينبغي أن نفهمها على ضوء أننا نريد إعادة إنتاج التاريخ، فعداوات التاريخ يجب أن تُنسى، ولكن لماذا نحن لا نعرف أن نتعايش مع التعددية؟ لماذا الآخر نجح؟.

والدعوة واضحة على أن البلد يمكن أن ينتقل إلى حكومة - على الأقل - تتشكل بالأكثرية، الأكثرية ليست من أكثرية مذهبية ولا قومية وإنما بالأكثرية السياسية التي تجمع بين كافة هذه الشرائح حتى تنجح في أفقها السياسي من أجل خدمة الوطن.

المداخلات

طبيعة التجارب السياسية التي مر بها العراق، فكانت هناك ثلاثة تيارات، التيار الإسلامي واليساري والقومي، فالتيار الإسلامي إلى يومك القريب كان يخشى إستخدام الوطنية في أدبياته وكذلك التيار اليساري حيث يؤمن بالأممية، وأنَّ العراق جزء من المنظومة الإشتراكية، وكذلك التيار القومي إذ مازال البعض يستخدم كلمة القطر، وأنَّ العراق جزء من المنظومة العربية، فالمواطن في كل هذه الخيارات لا يشعر بالإنتماء للعراق سياسياً وبالتالي لا يمكن أن تصنع وطناً ضمن هذه المفاهيم، والنقطة الثانية تتعلق بالقوى السياسية التي تتصدر المشهد السياسي اليوم، هناك أربعة أحزاب عراقية تأريخية ساهمت في مقارعة النظام البائد وموجودة اليوم هما حزبان كرديان وحزبان عربيان وطبيعة تركيبة هذه الأحزاب كانت لا تسمح بإنتماء العربي إلى الكردي وكذلك العكس وكانت هذه الأحزاب وليدة الحاجة فلا

يمكن لهذه الأحزاب إنتاج تيار وطني قادر على إستقطاب كل العراقيين. إنَّ إنتاج تيار وطني عراقي يحتاج إلى ركيزتين الأولى متعلقة بمفهوم ثقافة الإعتزاز بالوطن والثانية بحاجة الى حركة سياسية قادرة بهذا الشكل وأمام التجارب السياسية الناجحة في العالم.

علينا الإعتراف إنَّ منظومتنا فيها خلل من الأساس وعندما أقول المنظومة فأنا أقدس الدين وأعتز بهذا الإنتماء، أقدس الدين، ولكن أرمي كل المسؤولية بخلل هذه المنظومة للحواضن وعلى رأسها حاضن الفكر الديني الذي هو غير الدين، الفكر الديني هو الذي أنتج في تصوري كل هذه العاهات التي أُلبست لباساً مقدساً، وفي طليعة الفكر الديني الفكر السياسي الإسلامي او الإسلاموي، الذي لم يستطع أن يعطي نموذجاً ولو على مستوى النظرية للدولة ولطبيعة صياغة الدولة وفعل الدولة. علينا الإعتراف بإنّ الخلل الثاني هو خلل دولة، خلل مشروع دولة، ومن الذي يحل هذا الخلل أصحاب القرار، أما أن يقولوا نحن قادرين على تشخيص الخطأ ووضع الحل أو يتنحون صراحة، تحولوا إلى كتلة تاريخية سنية شيعية كردية وقولوا هذا الإطار لبناء دولة، إما تقسيم وإما كونفدرالية وإما فدرالية وإما دولة مواطنة.

العراق الآن يعيش في أزمة أخلاقية كبيرة فضلاً عن السلوك الفردي لكثير من السياسيين والأحزاب بشتى أصنافهم المختلفة على الساحة العراقية، ومنذ الثمانينات بدأت الممارسات غير الصحيحة التي تمخضت عنها بعد ذلك زيادة في السلوك والتباهي بالوطنية، ولذلك التركيز على الأجيال حتى يمكن أن يكون تأريخ ومستقبل ونعيد حضارتنا لأن من الممكن أن تعود الحضارة إذا تغيرت النفوس.

بالتأكيد تتركز المشكلة في ثلاث نقاط أساسية هي التشخيص الدقيق للمشكلة والحل الموضوعي الذي ينطبق مع المعايير والقوانين والأنظمة الموجودة، والطريق إلى الحل وهي المتابعة. نعم يتكلم البعض عن تغيير

النظام السياسي، الذي هو أشبه بشخص يسير وبه (ثقالات)، النظام السياسي الحالي يجب أن يتوفر له تغيير النظام السياسي -الدستور طبعا - لنكون أمام حلول موضوعية، أمام حلول آنية.

هناك نقاط أساسية حول الجسم المشوه للعملية السياسية من ضياع الهوية بين الإسلامية والمدنية والقومية، الغريب إنَّ هذا الأمر ينسحب حتى على العملية الإقتصادية نفسها، والآخر تشكيل أكثرية سياسية فعلاً هو عين الحل، ولعل المطلوب في مقدمتها تشريع قانون الأحزاب وكذلك قانون الإنتخابات الذي يفترض أن يكون متعدد الدوائر وتشكيل المعارضة البرلمانية.

القرار اليوم في الدولة متشعب، في جميع الدول نرى إنَّ أساتذة الجامعات يشاركون في المطبخ السياسي، هل يمكن وضع آلية لإشراك أساتذة الجامعات في القرار السياسي أو المطبخ السياسي؟

كي نخلص التاريخ من ثنائية المقدس والمدنس، لذلك عندما نقرأ تاريخنا بدقة سنجد ألّا تاريخ لدينا، لدينا ماضٍ فقط، وهذا الماضي هو دائما قصدي وليس موضوعي، ليس هناك من تاريخ، أما أن يكون مدنسا أو مقدسا، فكيف نعيه؟ هل لدينا نخب سياسية؟ من شروط النخب السياسية أولاً أن تجعل من الفكرة عملاً ومن العمل فكرةً، أن تحقق سلوكية سياسية أهم ما فيها الإعتراف بالخطأ والإستعداد للإستقالة، وأن تضع المنافسة السياسية تحت سقف المصالح الوطنية العليا، وأن تبني نواة وطنية، لاحظوا العراق هو البلد الوحيد الذي لا يمتلك نواة وطنية منذ أن تأسست دولته، في إيران هناك النواة الفارسية الوطنية، في تركيا الطورانية، في السعودية الوهابية، في مصر الأزهرية، العراق الوحيد الذي لا يمتلك نواة وطنية يدور حولها الفكر الوطني، بالمناسبة سمعت الأخت تقول المواطنة، المواطنة غير الوطنية العراق لا يعاني من المواطنة، المواطنة حقوق وهوية، الوطنية فكر وشعور، لذلك كل دساتيرنا تساوي بين الشعب العراقي، إذن لا مشكلة، المواطنة في

التطبيق وليس في الدستور، أمّا الوطنية فهي الإشكالية الكبرى. السياسي عندما يأتي لإجابات ولا يأتي لأسئلة، المواطن الذي يضع الأسئلة، دائما السياسي الناجح هو من تسبق إجاباته أسئلته، الإجابة التي تسبق السؤال هي التي تكون مرافقة للسياسي وبإمكانه أن يفعل ذلك. الحديث عن مشروع سياسي لابد وأن يكون المفتاح سياسياً وليس ثقافياً، الحديث عن مشروع بعيد المدى ثقافي يحتاج إلى مفتاح ثقافي، العراق اليوم تجربته تعاني من ثلاثة أمراض: العوق المؤسساتي، والعوز التشريعي، والعجز في الأداء، هذه المشكلة السياسية، كيف نتخلص منها؟، في العراق هناك بركة من السياسيين ولكن ليس هناك بركة من رجالات الدولة نحتاج الى رجالات دولة.

هناك إشكاليتان هما موضوع الدولة المدنية الذي سبق أن ركزت عليه المرجعية، أتصور أنَّ أول من طرح موضوع الدولة المدنية هو سماحة السيد السيستاني بلجوئه إلى كتابة الدستور من خلال طريق ديمقراطي، وهذا الطرح تناولته الآن الأحزاب الإسلامية وتطرق إلى حل آخر وهو مبدأ الأغلبية السياسية. متى ستبدأ الأحزاب الإسلامية، ومتى ستثمر هذه البداية لتربية مجتمع على أسس الإيمان بالدولة المدنية؟

التعقيبات

لا تسمحوا للديكتاتورية أن تمر عبر شرعية الديمقراطية، الآن أغلب الكتل التي تعمل بالبرلمان بوحي العقل والإرادة؟ ديمقراطيتنا فوضوية، الذي يسأل هل هناك طريق آخر؟ أقول لا، الطريق الآخر دكتاتورية وإنقلابات عسكرية، ولكن لا تسمحوا للدكتاتورية أن تمر من خلال شرعية الديمقراطية، أنا حينما وضعت يدي على الجرح أفهم أنّه تغيير التربية والثقافة والوعي بالواقع هو الذي يغير الواقع. البعض يبحث عن حل سريع، لو كان هناك حل سريع للتم إلتئام الشمل.

حديثي كان للإثارة حتى تُستفز عقول النخب الثقافية، أنتم لستم أناساً عاديين، أنتم مشاركون لا تتفرجوا على ما قاله السياسي، الذي صعد، السياسيون هم الجمهور، أنتم تستطيعون أن تقولوا لهم أنَّ هؤلاء لن يفيدوكم، هؤلاء قيادات مصطنعة، هؤلاء يتكلمون شيئا ويعملون شيئا آخر، في الحملة الإنتخابية يرفع شعارات وحينما يصل البرلمان يبدل الشعارات، والتحالفات إختلفت، أصبحت المسألة هل الحكومة تستطيع أن تنجز ام لا تستطيع؟

السياسي مترجم لفكر الأمة، مترجم لفكر المجتمعات، هو يترجم (كيف ما تكونوا يولَ عليكم)، المنطق والثقافة لا تنزعجوا منها، الثقافة أساس، على ماذا ربينا أولادنا في البيت، علمناهم ثقافة، الآن الأمية مرتفعة، ليست أمية القراءة والكتابة وإنما أمية الثقافة، ماذا تريد من إبنك، هل تعرف ماذا ستقول له؟ نحن الآن في هذه المحاضرة نسأل ماذا نريد أن نقول له، ما هو طريق الحل؟ طريق الحل أن يكون ليس واضحاً، مشوشاً، مضطرباً، ليس له مرجعية معينة، لا مرجعية ثقافية ولا مرجعية في الأشخاص، كل كتلة تتكلم (شكلاً)، كل رأس يتكلم (شكلاً)، ولا تعرف، تشابه بالوجوه ولكن إختلاف بالخطط، أنا لا أريد ان أتشاءم أبداً، أنا متفائل ولذلك أنا موجود.

هذا الدستور فيه قيم، الدستور الذي صار في العراق فيه قيم، ولذلك السيد السيستاني (الله يحفظه) قال أسسوا أنتم الدستور لأن الأمريكان كانوا يريدون كتابة الدستور، وبالفعل جزء من هذا الدستور مأخوذ من قانون إدارة الدولة، ولذلك هذه العثرات التي ترونها جزء منها مأخوذ من هناك، هذه الإيحاءات صارت، لأنه لا يوجد دستور يكتمل بأربعة أشهر، وصار بأربعة أشهر، أنا أقول لأن فيه غلط كثير، نحترم الدستور، نحترم القانون، ولكن علينا أن نتفق على تصحيح نقاط الخطأ، أين وقعنا فيها؟ ولكن يبدو أننا مرتاحون لهذا الخطأ، نحن نريده، هذا يريد نقطة وذاك لا يريدها، وبالعكس.

القانون الإنتخابي وجّه على أساس أن يظهر المجلس بهذا الشكل، هذه

النطفة ولدت هذا المخلوق المشوّه، لذلك في الحقيقة نحتاج إلى أناس يعون أولاً ما يقع في العراق ويختارون النظام الإنتخابي الذي يوصله إلى ما أردناه من غاية. قلنا أغلبية سياسية فيها الكرد والتركمان والعرب والسنة والشيعة، وأن ننظم قانون الإنتخاب بهذا الشكل، السؤال هل نستطيع؟

هذا ليس معناه أننا متشائمون، لا، أبداً، أقول دعونا نشخص المرض المزمن، الحقد الموجود بين المكونات هذا مرض يجب أن نعترف به، لا تعتزوا به، هذا يوصلنا إلى التحدي، الواحد يتحدى الآخر، كل مجموعة تتحدى المجموعة الأخرى، وداخل الأحزاب هناك أيضا تحدٍ.

الدولة المدنية فيها أطر معينة ووضوح، هذا العمل في الإطار المدني، أن تؤمن بمن يشارك في الوطن وليكن مذهبه على ما يكون، ليكن علمانياً وأنت إسلامي، دعهُ، الإسلام جاء إلى الإنسانية وليس للمسلمين فقط، لإنَّ المسلمين لم يكونوا موجودين، فلذلك هو مشروع لتحرير الإنسان، من ربقة إلتزاماته وإنشداده للمسامير الإجتماعية والأصنام والأوثان التي كان يعتقدها مقدسة وهي لا تستحق التقديس.

-4-

الجلبي: أزمة العراق.. الصراع على المال

الأزمة العراقية ليس في غياب المشروع الوطني، فالبرنامج الإنتخابي للإئتلاف الوطني لعام 2010 لو تم تطبيقه لتفادي العديد من الأزمات، أزمة العراق مركبة سياسية وخدماتية وإقتصادية وإجتماعية ولكن جوهرها الصراع على المال، وإنَّ الأطراف المتناحرة قادرة على تحويل الأزمات الى أزمات طائفية وصراعات قومية، فقد فشل العراق في تقديم الخدمات وحل أزمة السكن والكهرباء، في مقابل ذلك هناك مؤشرات على تنامي الفساد وغسيل الأموال. أما ما يتعلق بأزمة الأنبار، فيجب إنصاف الناس والدفاع عن حقوق الإنسان، ولو توفرت إرادة سياسية موحدة لكان العراق قادراً على حل

المشكلة السورية، فشيعة العراق يمكنهم قيادة الواجهة السياسية ولا يمكنهم الإنفراد بالحكم، ولا يمكن للحكومة عندما تفشل في إيجاد حلول للأزمات أن تستعيض عنها بالإبتزاز والعنف والإستخفاف. إنَّ الحل يكمن في إمكانية القوى الشيعية السياسية على تغيير المسار دون تدخل القوى الخارجية.

المداخلات

إعتماد النظام التوافقي العرق - طائفي أساس المشكلة، وغياب المشروع الوطني حفّز الآخرين على التحرك، ناهيك عن تأثيرات العوامل الخارجية على المشهد السياسي، وأزمة الأنبار لا يمكن حلها بتنازلات من طرف واحد بل يمكن تفكيك المجاميع وتجاوز منطق المحاصصة، والتحذير من مغبة توجهات البعض من إنَّ خيار المواجهة العسكرية لم يعد مجدياً فلا بدّ من الدخول في العملية السياسية وإجهاضها من الداخل، وفي الوقت ذاته على المتصدّين إيجاد الحلول وخاصة في تطبيق اللامركزية، فلا أقلية تحكم ولا أكثرية تهيمن، ولماذا لم يستفد السياسيون في توحيد جهودهم حين كانوا في صفوف المعارضة في بناء الدولة. العراق اليوم بحاجة الى تدوين المشروع السياسي والبرنامج الحكومي وإيجاد القيادة الصالحة لإدارة البلاد.

التعقيبات

العراق يعاني من مشاكل كثيرة، علينا التفريق بين الحقوق والإمتيازات، وأنَّ إعتراض البعض في معالجة أزمة الأنبار يجب ألَّا يكون بعيداً عن الإلتزامات، وعلينا عدم الإنتظار طويلاً لإزالة الظلم وإلّا فسيتعقّد المشهد، وليس من الصحيح التقليل من أزمة التظاهرات، ولابد أن يكون الحل عراقياً وبعيداً عن تدخل الآخرين. إنَّ إلتزام نظام الحكم بمنطق المحاصصة يمنع من كشف الفساد، هناك حلول لتحجيم الفساد وكذلك منع إحتكار الحكومة ومنح القطاع الخاص الدور في بناء الأوضاع الإقتصادية. إنَّ سبب نجاح المعارضة

في توحيد صفوفها وأهدافها كان أساسها التضحية وكانت الإمتيازات غائبة، أما في الحكم فكان الإلتزام بالمحاصصة للإستحواذ على الإمتيازات سبباً لإنتشار الفساد. بإمكان الحكومة الإستفادة من المستشارين لتخطي الوقوع في مطبات الفساد، البلد في خطر وضباط النظام السابق لا يجدون لقمة عيش، هؤلاء إذا توفر لهم تمويل وسلاح فستجدهم على أبواب بغداد.

-5-

الجعفري: أزمة العراق.. غياب إرادة الحل

الوقوف كمتفرجين على أزمة الأنبار قد يحول الأزمة إلى كارثة لتتسع وتتأقلم وحينئذ يصعب حلها، المشاكل في العراق بعد 2003 كانت وستبقى غير أننا دخلنا في نيسان 2012 منحى جديداً، فنحن على مشارف الأزمة، وتظاهرات الأنبار رغم مشروعيتها إلّا أنها لم تسلم من الإختراق، فقيادة العمق في الخارج لها دور في رسم أدوار قيادة المواجهة في الميدان. علينا تحسين العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، بشرط عدم توظيف العلاقة لتوتير العلاقات الداخلية. لسنا أمام أزمة مستعصية عن الحل، ولكن ليس هناك إرادة سياسية جادة لدى الأطراف للحل، يجب أن لا يقتصر النظر إلى حجم الأزمة بل أنظروا إلى حجم الإرادات إنْ كانت جادة أم غير جادة.

الديمقراطية التوافقية أصبحت عرفاً في العراق وعلى الرغم من حجم الملاحظات التي عليها لكنها خلقت توازناً وعبرت بنا عقداً من الزمن، ما نحتاجه الآن كفاءة التنظير وكفاءة التطبيق لمن يخطط لمستقبل العراق السياسي، أزمة الأقاليم فيها بعض الإرتجال فلا أظن إنَّ تأسيس الإقليم سيحل المشكلة، علماً أنه ليس هناك طائفية إجتماعية بالمستوى الذي يشكل تهديداً لكيان الدولة، نعم هناك ضعف في الثقة بين الأطراف السياسية، ويبقى الجيل المخضرم هو المعول عليه بوصفه حاملاً لسر الحفاظ على التجربة، المهم البحث عن سلامة السفينة وهذا يتطلب توفر ثقافة تحفظ لنا العراق،

وقدرة في تمييز علاقتنا بين الصديق والمرتهن، وليكن تنافسنا بالإستثمار والبناء وتحويل الثروة من حكومة غنية إلى شعب غني وإبرام العلاقات كلها لصالح العراق ولا ترهن علاقاتها بإرادات خارجية، هناك فساد والمضاد له هو الإصلاح، وعلينا الإستفادة من الأزمة، نحتاج إلى ثقافة الحل مقابل ثقافة الأزمة، أننا مع التغيير بكل الطرق الدستورية ويجب أن نستحضر تجارب الدول التي مرّت بمحطات أشد بكثير من الأزمة العراقية ونجحوا بنضالهم وبتضحياتهم في أن ترسو سفينتهم على شاطئ السلام.

المداخلات

الخروج من الأزمات يحتاج الى 4 إرهاب وفساد و4 تدخل أجنبي و4 طائفية و4 محاصصة و4 عنصرية، أزمة إنعدام الثقة بين السياسيين تحولت الى إنعدام ثقة مجتمعية بين المكونات، وإذا كانت سايكس بيكو بنيت على أساس المشروع القومي فالآن يعاد النظر بإعادتها على أساس المشروع الطائفي. إنَّ عدم إحترام التعددية والتنوع في العراق والمشكلة تكمن في غياب الهوية الوطنية ولابد من تشريعات تمنع التميز بين المواطنين، يبقى التساؤل في غياب مشروع الدولة لدى السياسيين، مما أفرز صراعاً يكمن بين تطبيق الدستور وبين إرادات السياسيين، لماذا يتم التعامل مع المحافظات بمعيار مزدوج؟ وذلك أدى الى إنحسار مقبولية النظام السياسي على المستوى الوطني والإقليمي والدولة، إنَّ الأزمة الحقيقة هي أزمة وعي وثقافة وبحاجة إلى وصفة ثقافية حقيقية، إنَّ غياب الفكر السياسي الناضج والمنفتح سبب في عدم وجود سياسيين يحملون الحل والمعلومة وهذا بدوره أدى إلى أن يصبح الشعب مستهلكاً للمعلومة على حساب المعرفة. وعلينا الإعتراف بأننا نجحنا في التأسيس وفشلنا في إدارة الدولة، فالخيارات محدودة أما ترشيد العملية أو الإنسحاب منها، وما زال السياسي لم ينجح بالإجابة على ما يدور من إستفهامات بل نراه يزيد الأمر غموضاً. إنَّ القوى السياسية أصبحت جزءاً من

المشكلة وليست جزءاً من الحل. وتبقى أزمة الأنبار بحاجة إلى حل لمطالب المتظاهرين المشروعة التي تحتاج إلى قوة القانون وإجراءات حكومية سريعة، وتبقى الأزمة في عجز الحكومة عن تفعيل المصالح الإقتصادية مع الدول. إنَّ غياب المشروع الوطني يفسح المجال أمام التدخلات الإقليمية.

التعقيبات

دستور العراق كتب على عجل، فلم يستوفِ حقه من حيث الزمن والتطبيق والتثقيف ولكنه ليس نصاً مقدساً ويمكن تعديله على ضوء التجربة، الطائفية كانت غريبة عن المجتمع العراقي وجاءت بعد التغيير، وتحولت إلى ثقافة، الحرية موجودة وأصبح هذا الحق يستخدم إستخداماً تعسفياً ليس هناك تمييز ضد المرأة، الأزمات التي نعيشها تعبر عن ضعف موجود في الداخل. إنَّ عامل الزمن حقيقة في بناء الدولة ولا يمكننا إختزال الزمن في بناء المؤسسات. كانت التجربة العراقية إستثناءً، فتجربة الفيدرالية سبقت الديمقراطية، والعادة إنَّ الفيدرالية تنشأ من رحم الديمقراطية، والفيدرالية تحتاج ثقافة وموقفاً، هناك خلل في عدم تحويل المشروع الوطني على مستوى التنظير أو التطبيق إلى الطموح، لا يمكننا إلغاء المعارضة ولكنها عندما تتورط في حمل السلاح يصبح الوضع مختلفاً، إننا عبرنا من المشكلة إلى الأزمة لذلك تعطلت المؤسسات، ولكن الأزمات ستُحل من رحم العراق بأيدي قيادات إستثنائية، تأسيس الدولة يحتاج إلى نضال، فهي معجون بين القيادة السياسية والتنظير، أما إدارة الدولة على الجميع، أنه الفساد الذي نواجهه اليوم وهو مرحّلٌ من النظام السابق وأضيف إليه فساد جديد هو الإنتفاع وتسخير أموال الدولة، ما من بلد يمكن أن يستضعف إنْ لم يحمل إمكانية الضعف، التحدي هو كيف نصنع عراقاً قوياً عصياً على التدخل، السياسيون سوف لن يتغيروا ما لم تتغير القواعد فالقمة تولد من رحم القاعدة، أما أختلافهم فهو طبيعي لا نفترض أن تكون آراؤهم متطابقة بل أؤيبرؤيين

تجمعهم ثوابت عامة، علاقتنا مع الطول خاضعة لإستراتيجية الثابت الوطني والمتغير الإقليمي، تقوم على أساس حسن الجوار والمصالح المتبادلة ودرء الأخطار المشتركة. الربيع العربي فيه عناصر القوة، في يدك التحريك ولكن ليس في يدك التحكم، فتحرك الشارع ولكن جاءت النتائج على غير ما أريد لها.

-6-

المطلك: أزمة العراق.. دستور 2005

لا يمكن للسياسة إعادة بناء الشخصية العراقية في الإطار الوطني ما لم يتوفر فكر عراقي وطني متحرر من قيود التبعية، فكر يقود السياسة وليس العكس، وهذا يتطلب إنتفاضة جدّية للتخلص من غبار الماضي والإنطلاق الى مرحلة جديدة وإبتكار نهج ديمقراطي يتبنى روح المواطنة وليس المكون إثر حصول التغيير، هناك توجهات: الأول يعتمد على الإرادة الخارجية لإجراء التغيير من خلال تحطيم الدولة وبنائها من جديد، والآخر يطالب بإجراء التغيير من الداخل من خلال تغير النظام وليس الدولة بكل مؤسساتها. وفشل الفريق الأول بتوفير المقومات اللازمة لبناء الدولة لذا تعرقلت عملية البناء، ومردّ ذلك لأسباب: يشكل الدستور أساس المشكلة لأن بناءه تم بطريقة غير سليمة فقد فرضه الأمريكان، وحددوا مدة زمنية وهي ثلاثة اشهر لصياغته، الدستور عقد إجتماعي يتطلب توافقاً بين مكونات المجتمع كافة وهذا لم يحدث. وتعتقد معظم القوى إنَّ الدستور يشكل أساس المشكلة في العراق وبما أنه دستور مقفل فمن الصعب تفعيله. وإنَّ تشكيل التحالف الشيعي الكردي ضد قوى أخرى سياسية أدى الى شرخ مجتمعي. إنَّ العملية السياسية وبناء الدولة تم على أساس المكونات وغياب الهوية الوطنية. نحن اليوم بحاجة الى حكماء ليكونوا متسامحين لا يحملون عُقَد الماضي لبناء العراق ووضع عقد إجتماعي جديد للخروج من المأزق. أننا نريد مشروعاً وطنياً بعيداً

عن الطائفية للعيش تحت خيمة العراق وللتوصل الى مؤتمر وطني جامع يرتكز على الهوية الوطنية.

المداخلات

لا وجود لتمرد كردي، الدستور مشكلة عويصة، ونظرية التوازن معوقة ولا تمثل حلاً، أما مواقف الأخوة الكرد بحاجة الى مراجعة، ونؤكد إنَّ غياب المدرسة الوطنية العراقية هي الأساس والإشكالية في التوافقات الدستورية وليس في الدستور. ولا سبيل إلَّا الوحدة الوطنية كخيمة وفي الوقت ذاته عدم نسيان ما أفرزه التغيير من إيجابيات، هناك فهم خاطئ للدستور وما زالت ثقافتنا لا تتحمل النظام الإتحادي، لازالت المواطنة هي الحلقة المفقودة وبحاجة الى جسور مفتوحة، تغيير الدستور لا يتم إلّا من خلال إنفصال كردستان أو الحرب الطائفية وما نحتاجه ثقافة وطنية، ولعل الطبقة السياسية المتصدية فشلت في الإنسجام فيما بينها، والمرجعية الدينية أشارت الى طريقة إعداد الدستور ولم تتدخل في كتابته، ومن أصعب المواقف على السياسي أن يجد نفسه في موضع يكون التقدم فيه إنتحار والتراجع هزيمة والتوقف تقاتل. فمنظومة الإنسجام بين من قاتل الديكتاتورية وبين من عانى من ظلمها مفقودة وهذا يحتاج إلى جهد.

التعقيبات

لا أثر للحس الطائفي في الوسط الشعبي، بل تجده في الطبقة السياسية وعند الذين عاشوا خارج العراق، لابد من المصارحة بيننا، لا تكونوا قاسين على كل شيء، كانت في الماضي لدينا مؤسسات، عندما نذكر شيئاً إيجابياً عن الماضي لا يعني نريد عودة النظام. إنَّ أدوات الدولة اليوم غير كفؤة في إدارتها، وهذا سبب إنتشار الفساد، والغريب لا يدري المسؤول كيف يكافحه، وأستغرب من القول أنَّ تعديل الدستور لا يتم إلَّا بحرب، وهذا يعني

غياب التسامح ووجود العلوية في السلوك، إنَّ الإحتلال هزّ المنظومة الأخلاقية والفكرية لدى المجتمع العراقي، من الخطأ لرئيس الوزراء أن يجمع بين شؤون الدولة وإدارة الجيش ورئاسة كتلة سياسية. الأخطاء مشتركة، كان بإمكاننا بناء دولة غير التي بنيت حاليا، كان يفترض أن نجري التحالفات السياسية بشكل مختلف لعل شكل الدولة كان قد أختلف.

-7-

الأسدي: أزمة العراق.. إدارة الصراع وتعدد الخيارات

بوصفنا سياسيين أو صناع قرار لا نمتلك المهنية في تقبل الآراء والنقد الموضوعي، وهناك مشكلة وعي وإدراك بين النقد وبين الشخصية، لذا سأتحدث عن الأزمة من خلال تقديم وصف تحليلي مجرد ونترك للآخرين التقييم. لذلك سأثير بعض الأسئلة باحثة عن أجوبة، عن أي أزمة نتحدث؟ فهناك مجموعة أزمات يمر بها البلد، وليست كل الأزمات سياسية، أنها مجموعة من الأزمات جاءت بإرث تأريخي وتكون لها أوجه متعددة منها جغرافي وإقتصادي ومجتمعي وسياسي. والسؤال هل أنَّ هذه الأزمات مترابطة؟ علينا إدراك أنَّ فترة التسعينات أحدثت تحولاً كبيراً جداً في طبقات المجتمع العراقي بفعل الأوضاع الإقتصادية، أنتجت أنماطاً مختلفة عما كانت عليه، رافقته تحولات في الوعي والإدراك والتفكير وأنتجت نسيجاً إجتماعياً مختلفاً وترتبت عليه مواقف سياسية مختلفة. وهذا التحول لم يكن في سياق أفكار حنا بطاطو، وبحسب نظرية النزاع فإنّ العراق اليوم من أكثر البلدان خطورة من حيث تنوع بيئات النزاع. وإنَّ أسباب النزاع كثيرة من أهمها الصراع على الموارد، والنزاع التاريخي، وتضارب المصالح، وإختلاف الآيدولوجيات.

والأزمة العراقية متأثرة بالوضع الإقليمي والعالمي وفي بعض أوجهها نتائج مباشرة لها، ولا يمكن الحديث عن العراق وكأنه يولد مشكلة لوحده،

بل إنَّ أسباب النزاعات الداخلية مرتبطة بالأوضاع الخارجية، وإنَّ طرح خيار الديمقراطية الليبرالية كأفضل نموذج للعراق هو ليس خيار العراقيين بل هو إختيار الولايات المتحدة فقد أرادت أن يكون العراق منصة للإختبار.

هل الأزمة السياسية الراهنة، أزمة نظام سياسي أم أزمة متظاهرين أم أزمة إعتصامات، هل إنها طارئة أم مرحلية أم مزمنة؟ أنها أزمةٌ تتعلق بالتاريخ والجغرافيا، ونحاول مقاربتها بمواقف مسبقة وهذا ما يصعّب الحل. وما زلنا نمارس المدرسة السلوكية في معالجتها على الرغم من أنَّ الزمن عفا عليها.

الأزمة تواجه إشكالية القيادة، وعدم وضوح الطريق لحلها تسلط الضوء على إشكالية الإدارة وقدرة الإدارة تكمن في تعدد الخيارات، وكلما تعددت الخيارات أصبحت القدرة على الإبداع أكبر، معظم مؤسسات الدولة لا تمتلك المهنية وقدراتها متواضعة وتعمل خارج السياق التاريخي، هناك نزاع إرادات في العراق، وأنَّ تعدد مصادر القرار وتأثر صانعي القرارات بمتغيرات يعرقل حل الأزمات. إنَّ تفكيك الأزمة نحو حلول عملية ممكنة أن نجحنا في تعريف الأزمة، ولابد من تحليل أطرافها ومكوناتها، وتحديد أهدافها ووسائلها وضحاياها.

إذا تحدثنا عن الحلول الثقافية، فقد فشلت الكتل السياسية في بلورة خطاب سياسي يقنع كل أطياف المجتمع، لتمكنا من حسم جانب من جوانب الأزمة، ولو تمكنا من حل أحدى القضايا التاريخية المتعلقة بهذا التراث الثقيل لكنا قد أزحنا بعض الشيء، ويعتقد أصحاب الشأن أنَّ بناء تعامل إقتصادي بين الأطراف المتنازعة يؤدي إلى إيجاد عنصر السلام. وتوجد منهجية بحسب نظرية الصراع ومراحله، فالراصد للحكومة يجد أنها لا تتبع أي منهج في فض الصراع، النزاع اليوم مادة معرفية وله أدواته وطرقه، والحكومة تعاملت مع النزاعات بشكل إرتجالي وعشوائي لذلك نتجت إرتدادات عشوائية، وغاب عن الأطراف فهم النزاع ولم يستفيدوا من تجارب الآخرين.

أما كيف تعاملنا مع الأزمة ككتلة سياسية؟ إنَّ إدراكنا بأنَّ النزاع سيتفاقم ويصل إلى مرحلة لا يمكن الرجوع عنها، كان التوجّه نحو كسر النظام التقليدي للعمل السياسي المطبّق في العراق، وكان خروج كتلة الأحرار عن منظومة التحالف الوطني إنطلاقة نحو الحل ومحاولة نحو إيجاد رؤية مشتركة مع الآخر وهذا الدافع كان وراء مشاورة السيد الصدر في مؤتمر أربيل، بحسب قناعتنا بأنَّ التحالفات الطائفية من أحد أسباب الأزمة. أما الخطوة الثانية كانت تتمثل بإيجاد خطاب سياسي صريح يتحدث عن أسباب الأزمة من دون مجاملة والخطوة الثالثة ممارسة كل ما نستطيعه من آليات دستورية من أجل تحقيق التغيير، كنا مدركين للأبعاد الطائفية للحكم، لذلك لابد من تبني خطة عمل للتمثيل السياسي بعيداً عن التشيع أو التسنن، المهم هو تحقيق العدالة في الحكم.

المداخلات

إنَّ بقاء بعض القوى السياسية مرهون بإستمرار الأزمة، لذلك نلاحظ وجود نكوص سياسي وتقدم بطيء في الجانب الإقتصادي، ويكمن الحل في الخروج من المحاصصة السياسية. فإبعاد الاكاديميين والتكنوقراط أحد أسباب الأزمة، ولا يمكن أن نشكك في وطنية المؤسسة العسكرية، إنَّ طبيعة المجتمع العراقي مهيأة لهذه الأزمة وأنها مصطنعة لهدف معين، إنَّ الأزمة سياسية ترتدي ثوب الطائفية، والعملية السياسية غير متعثرة وأمريكا غير منزوية عن دورها، وما تم رسمه في الدستور هو الأقلمة نحو النظام الفيدرالي لننتقل فيما بعد إلى الخصخصة، إنَّ الأزمة الداخلية إنعكاس لأزمة أكبر، ويبقى السؤال هل هناك رؤية متكاملة لحل الأزمة لكتلة الأحرار؟، إنَّ المشروع السياسي لا يمثل شيعة العراق أو سنته، نحتاج إلى مشروع وطني يعتمد على تعزيز المواطنة، وماهي مسوغات قيادة الأحرار للتناغم مع القائمة العراقية؟ هناك ثلاثة مشاريع، الأمريكي والتركي والبعثي، إننا نحتاج إلى مشروع وطني

يضم عرب العراق، أين الحكماء من الشيعة والسنة ليعلنوا وبقوة عدم رضوخهم لمطالب الطائفيين من الجهتين معبّرين عن الروح الوطنية؟ الواقع أنّ هناك عقدة مفصلية في كل هذه الأزمات التي يعيشها البلد فكلها تدور في إطار عراق متعدد المكونات، وإدارتها تتم من خلال نظام سياسي يؤمن بالمحاصصة، إنَّ هذا الخطأ الجذري سوف يحول دون تهدئة الأزمة، إنَّ السلم ووحدة الكيان العراقي مهددان ما لم تتعايش هذه المكونات وتطلق مفهوم الأقاليم لا بمعناها الدستوري بل بمعناها الإنفصالي، فالإستمرار في تبني الديمقراطية التوافقية يعني إستمرار الأزمات. إنَّ أزمة الحكم لا تعالج بالطلاق ولا تعالج بالزواج السياسي المزيف وبحاجة الى تأسيس خطاب سياسي جديد، وعلينا التحرك بعيداً عن التنظير الأكاديمي، فإحتكار السلطة أحد أهم أسباب الأزمة، لقد آن الأوان للسياسيين العراقيين الإعتراف بالفشل، ويبقى السؤال حول مد الأزمات هل ستمتد على فترات زمنية، وهل سيتمكن السياسيون من الثبات على الموقف السياسي والإلتزام بالدستور خلال الإزمات؟ وكيف ستتم معالجة الفساد؟ إنَّ الإشكالية ليست في أصل المحاصصة فذلك أسلوب متبع، أما في العراق فقد ترسخت عمودياً على مستويات دنيا وتلك رصاصة الرحمة الى الهيكلية الإدارية للدولة العراقية.

إنَّ معادلة الحكم التي سادت العراق طوال العقود الثمانية الماضية قد سقطت وعلاجها هو الإعتراف بسقوطها، وأنَّ الطائفية في العراق طائفية دينية وليست ناتجة عن الصراع على الأرض بل هي طائفية سياسية وأنَّ معالجة الأزمة يجب أن ترتكز على مشتركات الوطن.

علينا عدم التغاضي عن الإيجابيات فنسبة النمو الإقتصادي والنضج السياسي والإنتخابات وإنخفاض المنسوب الطائفي قد غابت عن الحديث، يبقى السؤال، هل هناك إستعانة بالكوادر الأكاديمية في تنضيج البرامج؟

ما حصل في 2003 يختلف كلياً عما حصل في تاريخ الدولة العراقية، فهو إعادة بناء الدولة ولكن بأشكال معقدة، وما زالت مؤسسات الدولة غير

مكتملة ومنها مجلس الإتحاد، فلم يضع النظام السياسي الأسبقيات. إنَّ أزمة العراق ليست في المحاصصة والطائفية بل الإختلاف في نظام الحكم، لذلك السؤال هل يؤمن التيار الصدري بالعملية الديمقراطية؟

التعقيبات

تحرص بعض القوى السياسية على أن تستمر الأزمة لممارسة سلطة أكبر وتحقيق مكاسب كثيرة، وقد تكون هذه القوى موجودة على ساحة العمل السياسي أو غير ظاهرة. إنَّ المحاصصة السياسية تمثل جانباً من جوانب الأزمة، ويبقى الخطاب الطائفي الذي يخندق الناس طائفياً إشكالاً يحتاج الى معالجة. ونرفض أن تمس وطنية المؤسسة العسكرية فتُنعت بالطائفية، لاشك إنَّ رؤيتنا نحو تعزيز الحكومات المحلية وإشغالها بقضايا التنمية وإبعادها عن الجدل السياسي وبناء نظم اقتصادية تعتمد على تنمية المجتمعات الصغيرة وتخفيف الإعتماد على المركز، وهذا بحد ذاته يضع البلد على السكّة، وتتبنى كتلة الأحرار مفهوم تنمية المجتمعات الصغيرة ليصبح الإنسان ضمن مجتمعه الصغير قادراً على إيجاد فرص العمل ويكون مراقباً للمدرسة ومركز الصحة والشارع والخدمات، وتنشغل الحكومة بالقضايا الإستراتيجية. وتبقى معالجة الخطاب السياسي تحتاج الى أولوية، فمن المستبعد أن يستبعد العراق من أخطار جبهة النصرة بمجرد تغير النظام السياسي، فالأخير ليس الوسيلة الوحيدة للقضاء على النزاعات. إنَّ التوجه لتقديم الخدمات والدفاع عن الإحتياجات الأساسية للمواطنين يجب أن يحظى بالأولوية. لقد فشلت السياسة العراقية لذلك فليس من الغريب أن يصنف العراق اليوم من الدول الفاشلة، لكن السؤال من يتحمل مسؤولية الفشل؟ ومن يقوم بالمحاسبة؟ ليس من واجب الكتل السياسية المحاسبة بل تقع على عاتق الجهات الرقابية والتشريعية ومجلس الوزراء. نحن نؤمن بالتشارك في الحكومات المحلية من دون إقصاء الأطراف الأخرى.

نحن نريد بناء مجتمع متكامل ويكون العدل أساسه، ربما يتحقق ذلك عن طريق الفكر الإسلامي ومنظومة القيم الأخلاقية ولربما يمكن إيجاده عن طريق منظومة القيم الديمقراطية فلا ضير بين الأثنين، وليس هناك تعارض بينهما، فالوسائل والآليات مفيدة.

-8-

برهم صالح: أزمة العراق.. غياب الضمانات لإدارة الدولة

إنتقال العراق من مرحلة الأزمة الى حالة الدوامة المستدامة، على الرغم من إعتزازنا بالإنجازات غير القليلة طوال العقد الماضي علينا الإعتراف بالإخفاقات الخطيرة، ونحن أمام مفترق خطير وعلينا مراجعة الأداء وتحمل مسؤولية الإخفاقات، ومن الصعب إعتبار كل الإخفاقات نتيجة لجرائم صدام، بل علينا تحمل قسطاً منها، العراق بلد محوري فهو يتأثر بالمتغيرات الإقليمية في خضم التحولات والصراع الكبير على مستقبله، بوصفه عاملاً محدداً للتوازنات الإقليمية.

ما زالت وجهات النظر حول الدستور متباينة، وبالتالي تتباين المكونات في ترسيخ هذه البنود مما يعقد الأمر، ولم يستكمل بناء المؤسسات الدستورية فالوضع في كردستان يثير جدلاً وبقاء الدولة العراقية بهذا التباين يجسد حالة الفهم المتباين حول الدستور.

على وفق الدستور، الدولة مثبتة على الشراكة والتوافق بين المكونات، ولكن العراق - كما تراه المكونات-مختلف، مما يجعل التوصل الى حلول جذرية صعبة وليس أمامنا وقت طويل.

إذا أردنا بهذا الكيان العراقي الحياة، يجب أن يكون مبنياً على تثبيت مبادئ المشاركة، نعم المكونات ملتزمة بعراق موحد لكن توجد إختلافات حادة حول إدارة الدولة وتقاسم الصلاحيات وتوزيع الثروات.

وأمامنا خياران، أما الحوار الوطني الجاد أو البحث عن صيغة أخرى، وفي حالة الخيار الأول علينا جعل الدستور حجر الزاوية في بناء حوار وطني صريح والدخول في عمق المشاكل، وإذا لم نصل الى قناعة مشتركة علينا الإعتراف بإنَّ الصيغة الحالية لا تؤدي ما هو مطلوب.

ولا يمكن تجاوز أهمية التنمية الإقتصادية، نريد إقتصاداً متنامياً وقادراً على أن يمَّكن الفرد من حماية نفسه، ولن يتم ذلك إلّا من خلال تقوية القطاع الخاص وإعادة النظر في بعض الأسس التي تتحكم بإدارة الموارد المالية للدولة، في كردستان الهم الإقتصادي أكبر من الهم القومي وعلينا الإستفادة منه، فكردستان رصيد للمشروع الوطني العراقي. حتى الآن لم يتحول الخلاف بين أربيل وبغداد الى خلاف إجتماعي، فما زال أمامنا فرصة إعادة المياه الى مجاريها.

المداخلات

يكمن الحل في تحويل المحافظات الى أقاليم بالتراضي والتصالح، ومشكلة النفط والطائفية والمصالحة الوطنية يجب حسمها، وإنَّ الدستور كتب بطريقة جبرية وليس حسابية فهل المطلوب شراكة أم مشاركة؟ إنَّ العراق ما بعد 2003 عنوان لدولة فاشلة لغياب الكتلة التاريخية القادرة على البناء، المطلوب وحدة الصف لمواجهة الإرهاب، هل إنَّ تهديد الكرد بالإستقلال او الإنفصال وهم أم حقيقة؟ وشراكتنا مع الكرد لم نجبر عليها بالمقابل هم ينادون بتأسيس دولة كردية. وإذا كانت العقدة في أحد أطراف الصراع فلن تحل إلّا بخروج أحد أطرافه.

التعقيبات

الأمن لا يوفّر بالسلاح، فمن دون وجود حل سياسي وإجتماعي فعسكرة

المجتمع لا تجدي، تجربتنا في كردستان قادتنا أن نكتشف الآخرين من خلال التفاهم وقبول الآخر، لقد تعلمنا الى حد كبير عدم إلغاء الآخر. البيروقراطية من معوقات الإصلاح الإقتصادي، والحكومة الإتحادية غير قادرة على حل المشاكل من دون تمكين القطاع الخاص، أما سيطرتها على مفاصل الدولة فسيؤدي الى مزيد من التعقيد.

علينا البحث في ضمانات كي لا يعود المشروع الطائفي حاكماً في العراق، إنَّ الديمقراطية لا تعني ديكتاتورية الأغلبية أو الأكثرية بل تضمن حماية الأقليات، إنَّ إقرار الحقوق الكردية منذ 2003 ضمن الدستور لن يؤدي الى المغالاة الكردية بل سيوفر الإندماج الوطني.

الوحدة الوطنية في خطر من دون معالجة النفط وتوزيع الإيرادات النفطية، علينا أن لا نتجاهل القضية الأساسية وهي إدارة الملف النفطي في العراق، إنَّ القفزة الإنتاجية للنفط في كردستان يجب حسابها كنجاح للعراق ويجب التفاهم حول كيفية جعل هذا التطور رصيداً لتعزيز موارد العراق.

من أجل أن لا يتحول العراق الى دولة فاشلة بحاجة الى مناقشة الأسس والمقدمات التي أدت الى الوضع الراهن، وهذا بحاجة الى حوار جاد، الكردي يتطلع الى الدولة الكردية وأي كردي يقول غير ذلك لا تصدقوا قوله، وهذا حق مشروع، كركوك أدارت العراق لعقود فهل نقول أنَّ كردستان عالت العراق، النفط ثروة عراقية لكل الشعب، وعلينا معالجة مشكلة النفط، أما أن يفرّقنا وأما أن يجمعنا، وما زال الأكراد يرون في العراق الديمقراطي آفاقاً رحبة تمنحه الحقوق الوطنية القومية، ولو قارنت الأداء الكردي مع باقي المكونات لرأيتهم أكثر إلتزاما بالمشروع الوطني.

-9-

السامرائي: أزمة العراق...غياب دولة المواطنة

مرحلة ما بعد 2003، مرحلة سياسية صعبة، علاقات متوترة مع دول الجوار، وكانت المعارضة الإسلامية تفكر بتحويل المشروع، في المدة بين 2003-2005 شعرنا فعلا بالإنتقال نحو بناء الديمقراطية حيث الدستور والإنتخابات، إنَّ مشاركة البعض وعدم مشاركة بعض الأطراف شكلت خللاً في بناء مؤسسات الدولة والجيش والأمن، وكان المواطن العراقي يأمل معالجة القضايا التالية: دستور متفق عليه، وغاية الأمر توصلنا الى إضافة مادة للتعديل فيه، وكنا نأمل من خلال اللجنة تعديله إلّا أنَّ ما حصل هو صراع شديد على طريقة كتابة الدستور، وتوصلنا الى بعض القضايا الثانوية وبقيت القضايا المفصلية عالقة. الإرهاب يخترق القوات الأمنية، كنا نأمل بناء قوات أمنية متوازنة وغير مخترقة وقانون إنتخابات أفضل، فشلنا في تشريع قانون المحكمة الإتحادية وثمة ملاحظات على القضاء العراقي. فشلنا في تحقيق المصالحة الوطنية، فشلنا في الفصل بين السلطات، فوضى في الإعلام، وضعف في الرقابة.

الخروج من الأزمة بحاجة الى إنجاز القوانين الأساسية منها قانون المحكمة الإتحادية، قانون الأحزاب، قانون النفط والغاز، قوانين المصالحة الوطنية، قانون العفو العام، المساءلة والعدالة، قانون مجلس الإتحاد. بحاجة الى إعادة هيكلية القوات الأمنية، تشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة وإبعاد المؤسسات الأمنية عن الخلافات السياسية. علينا تحديد ما هو شكل العراق المطلوب، عراق الأقاليم أم المحافظات، هل نحول كل المحافظات الى أقاليم؟ علينا تحديد أطر التحالفات للخروج من تحالفات المكونات الى تحالفات سياسية.

المداخلات

إشكالية الإسلام السياسي وثنائية الإرهاب والفساد، الإسلام السياسي أصبح قوة لإقصاء الآخر، وكيفية النهوض بالواقع الإسلامي، والحل يكمن في الدولة المدنية والعراق الموحد، غياب الأغلبية السياسية سبب الأزمة، هناك عدم إتفاق على معادلة الحكم، ولابد من تطبيق ما هو متفق عليه، القضاء ركيزة مهمة في المجتمع، ثروات العراق يجب أن توحد العراقيين، السلطتان التشريعية والتنفيذية متمردة على الدستور، ونحتاج الى ثورة في إختيار النواب.

التعقيبات

القضاء العراقي عريق على الرغم من بعض الإشكاليات، هناك صراع دولي على العراق، ولابد من الإتفاق على شكل العراق، وضرورة التحالفات الوطنية العابرة للطائفية، لقد فشلت الأحزاب السياسية في السلطة على الإتفاق على إدارة البلد ونجحت حينما كانت في المعارضة، المحاصصة شكلت الأساس في ثنائية الفساد والإرهاب، أما توسع دائرة الفساد فإننا نرى إنَّ دوائر المفتش العام أصبحت إحدى دوائر الفساد. علينا التركيز على المشاكل الأساسية، وجلّ المشاكل بسبب سوء التطبيق وليس القانون، دعونا نبني دولة المواطنة لا المكونات، والشعب مسؤول عن إنتاج القادة، نحتاج الى نظام إنتخابي عادل ورفض نظام القائمة المغلقة، علينا حماية أنفسنا من التدخلات الخارجية، والدور الإقليمي خطير وحساس، العراق بلد الأقاليم وليس الإقليم الواحد، دعوتنا الى إقليم المحافظات، نحن بحاجة الى إنتاج خطاب معتدل، والقنوات الإعلامية لا تتق الله في شعبنا.

-10-

الحكيم: أزمة العراق.. غياب الإدارة والتخطيط السليم

الواقع الإقليمي والعربي يشهد تحولات كبيرة، والعراق جزء من هذه المنظومة ولابد أن يتأثر، الإختراقات موجودة على أكثر من صعيد، والكل يستشعر الفرص المتاحة أكبر من المنجزة، وعلى المستوى الإقليمي هناك تحسس من بعضها. يجب أن تكون رؤية جامعة للعراقيين، فالرؤية عراقية ولا تستورد، ولكن التخطيط الإستراتيجي يمكن أن يساهم به الآخرون، إذا أنتظم سلم الأولويات يمكن وضع خطط وبرامج ومشاريع.

غياب الأدوات الكفؤة تشكل عاملاً أساسياً في الأزمة، على الرغم من وجود المحاصصة، يمكن الطلب من الجهات المعنية ترشيح كفاءات لإدارة المؤسسة أو الوزارة، علينا إختيار شخصيات غير متهمة بالإنحياز.

غياب المنظومة الإدارية شكلت خللاً إدارياً في العراق، ليست الأزمة في الشأن الإداري بل المشكلة الإدارية تكمن في كل المجالات، لدينا مشكلة بطالة لم ننجح في معالجتها، وتعيين كل موظف في الدولة يضيف تعقيداً آخر.

العراق بحاجة الى ثورة إدارية، ولا ثورة إدارية من دون ثوار إداريين، وأما ضعف الثقة فهي نتيجة وليست سبباً وأساسها التدافع فيما بيننا. نحتاج الى دولة عصرية عادلة، نحتاج الى دولة تبدأ مما إنتهى الآخرون، وحدة العراق رؤية وخطة وبرنامج، والوطنية ليست شعوراً أو شعاراً إنما بناء يخطط لتعزيز وترسيخ رؤية جامعة منسجمة، العراق بحاجة إلى عاصمة قوية لا تتدخل في كل التفاصيل وأطراف قوية فاعلة ومؤثرة.

العراقيون بحاجة إلى إنتهاج سياسة تجميد الأزمات وعلينا مغادرة تصديرها، علينا أن نبني سقفاً لتجميد الأزمات، ليست هناك أزمة طائفية بين السياسيين، الأغلبية السياسية طريق البناء، وهناك برامج يُتنافس عليها، نحتاج برنامجاً سياسياً وفريقاً سياسياً. نحتاج إلى فريق منسجم وبرؤية واضحة

فسيلتف المجتمع بكل أطيافه، وسيكون لديه القدرة على المضي إلى دول المنطقة وليصبح خياراً يمكن التفاهم معه، هذا الفريق لديه القدرة على المبادرة ولديه الغطاء الوطني والإقليمي، فالعراق قطع متناثرة يجب وضعها جنباً إلى جنب، ولا يمكن للعراق أن يأخذ موقعه في المنظومة ما لم يحل مشاكله الداخلية.

المداخلات

من الصعب البدء بعملية الإصلاح إذا لم يحسم جدل هوية الدولة، وهذا عبر نظام سياسي يحقق الرفاهية ومتطلبات المجتمع، والحد الأدنى لبناء هوية الدولة ونظامها السياسي هو مشاركة أطياف المجتمع، فما زالت هناك شكوك تساور بعض المكونات وهذا ما يضعف الثقة. إنَّ الأزمة تتعلق بالنظام السياسي الذي بني على أسس طائفية وهذا بحد ذاته منتج للأزمات فما لم يُعاد البناء على أساس المواطنة سيبقى العراق يعيش الأزمات. ولم تنجح الأحزاب السياسية في إدارة الدولة رغم إستحواذها على مفاصل الدولة لأنها أرادت أن تبتلع الدولة لا أن تخدمها، فالكتل السياسية أصبحت تطالب اليوم بالحل وهذا يعني وجود عجز في إدارة الدولة، إنَّ المفتاح في تشكيل أغلبية سياسية تسمى بالكتلة التاريخية لإعادة بناء الدولة، وهناك إختلاف بين العراقيين حول مشروع الدولة، وأخطر ما تمر به الشعوب عندما تكون حكومة بلا دولة، ويتم التعامل الحزبي مع العراق على أساس الغنيمة، لذلك يفتقر البرنامج الحكومي للكفاءات، و كان من نتائج هذا المنهج تغييب الطبقة الوسطى، إنَّ إتّساع رقعة الفساد كان بسبب الإزدواجية في ممارسة العمل السياسي والعمل التجاري في آن واحد، سوف يكون من الصعب تصحيح المنظومة الإدارية من دون التخلي عن المحاصصة، وسيزداد التدهور الأمني سوءاً كلما إزددنا إبتعاداً عن مفهوم العدالة الإجتماعية، وما دامت موارد النفط بيد رئيس الوزراء فلابد أن يتجه في سياساته نحو الديكتاتورية.

التعقيبات

ليست هناك أزمة في تحديد هوية الدولة بل الإشكالية في التطبيق، فنحن بحاجة إلى رجال دولة لبناء المشروع، والعراق منجم الطاقات والكفاءات، نحتاج إلى برنامج رقمي موضوعي لدراسة البرامج، البعض يرى إنَّ الحسم والحل لكافة الإشكالات يكمن في إختيار القائد القوي للقيادة، المطلوب لإدارة البلاد إنتاج الفريق المنسجم القوي.

إنَّ القوى السياسية بيدها مفاتيح الحل وهي في الوقت ذاته منتجة للأزمات، وقد ثبت أنَّ الإتفاقات الثنائية غير فاعلة في تنشيط الأوضاع بل أسهمت أحياناً في ضعف أداء المؤسسات، لابد من إعتماد البناء المؤسساتي، فإجراء الإنتخابات في مواعيدها وسيلة لإفراز الطبقة الوسطى، وقانون الأحزاب يوفر الضمانات الكافية لتحقيق ذلك، نحن متفائلون في إمكانية تجاوز الأزمة فكلما إتسعت دائرة الحوار يزداد الأمل والتفاؤل.

-11-

العامري: أزمة العراق...غياب الثقة بين المكونات

لا يمكن الحديث عن الأزمة السياسية بدون التطرق عن أسبابها، ولعل أهم مفاصلها: أزمة الثقة بين المكونات، وسوف تبقى الأزمة السياسية مستمرة ما لم يصبح الجميع يفكر بكل المكونات، وهذا ما سيدفع الى بناء جسور الثقة بينها. ومن أسباب الأزمة هو الإحتلال الذي ألقى بظلاله الثقيلة، فضلاً عن الإرهاب الفاتك بالأبرياء والحياة. إنَّ غياب الأسس لتقعيد مفهوم الشراكة بين المكونات من أحد أسباب الأزمة بل تتعقد أكثر عندما يترادف مفهوم الشراكة والتوازن، كل هذه المصطلحات بحاجة إلى وضوح ومحددات. ولعل عدم وضوح العلاقة بين السلطات الثلاث وتداخلها يمكن إدراجه ضمن أسباب الأزمة، فصراع السلطة التشريعية والتنفيذية يعطل عمل الحكومة والمتضرر الشعب. لذلك إن فكّ هذا التداخل بين السلطات سوف يدفع الى نتائج طيبة في بناء وإصلاح العملية السياسية.

وما يتعلق بتركة المرحلة الإنتقالية، فلابد من إنهاء تركة المرحلة وعلينا إيجاد معالجات لكل المشاكل ومنها ضحايا النظام السابق، أعضاء حزب البعث المنحل، الأجهزة المنحلة وباقي القضايا العالقة، المفروض تجاوز الماضي بشجاعة وعدل وإنصاف.

المشروع السياسي الجديد فيه نواقص كثيرة لكن تدميره بأيدينا بهذه الطريقة ستقودنا إلى الندم، فالتجربة الديمقراطية والدستور على ما فيه من نواقص والإنتخابات على ما فيها من مشاكل، فهي تجارب غنية متميزة، جاءت نتيجة جهود وتضحيات. أما الأوضاع الأمنية فهناك عدة عوامل مؤثرة في المشهد الأمني ومنها الخلافات السياسية وإنعكاساتها السلبية، وما يرافق ذلك من خلافات دول الجوار وخاصة ما تمر به سوريا فضلاً عن فتاوى العلماء التحريضية كلها تساهم في تردّي الأوضاع الأمنية. نحتاج إلى عمل جاد للوصول إلى تحقيق الوضع الأمني، ونحتاج إلى خطط أمنية جديدة ليست فقط عسكرية. نحتاج إلى تعاون دول الجوار للحدّ من الفتاوى التي تبيح الدم العراقي.

المداخلات

شغلتنا دولة المكونات، وليس دولة المواطنة، يعني المكون يستقل بذاته إقتصاديا ويبدأ بالبحث عن جاذبة، وهذه ستنسف الدولة والسبب أننا نسينا نحن الدولة الأمة. وحل محله دولة المكونات. والأخطر فيها أين النموذج الإقتصادي الذي حدث في العراق وهل هو ليبرالي؟ أصبح السوق والدولة منفصلين ويعطل الإنفصال جدول أعمال التنمية في العراق، لا توجد تنمية والدولة إعتمدت على السوق الذي هو يعمل التنمية والسوق هش والسوق يريد من الدولة حتى يربح فأضعنا عشرة سنوات من التنمية التي فاقمت الوضع السياسي في العراق.

بالنسبة للمؤسسة الأمنية يعني الوزراء ومفاصل أمنية حقيقية مهنية فضلاً عن كونها سياسية، قوية تضمن الوزراء الأمنين في العراق، وخلال هذه العشر سنوات يمكن أن تنطبق عليهم المواصفات التي يستطاع من خلالها معالجة الإرهاب الأعمى. إنَّ نصف الأزمة الحقيقية في العراق مرتبطة بالهوية الوطنية، مشكلة العراق منذ أن قامت الدولة لم تتحقق له هوية وطنية حقيقية، والفرد العراقي مسلوب الهوية لا الدين وحده يحقق هذه الهوية ولا القومية وحدها ولا الطائفية تحقق الهوية، لن تتحقق الهوية الوطنية إلّا بقيام دولة مؤسساتية تعطي للمواطن حقه الوطني ومن الواجب أن نعطي للمواطن الحرية وتنمية مستدامة.

الأزمة بدأت وتفاقمت بهذه الصورة بعد عام 2003 مع وجود دستور، ومع إحترامنا للدستور توجد أربع مواد في الدستور فقط، ورد فيها تعبير المكون، وإن المكونات أستغلت من قبل قادة الأحزاب، وإن المطالبة بمسألة التوازن هو شرعنة للفساد. الدولة العراقية منذ عام 1917 دولة عرجاء، أما الأمريكان فقد أسسوا عام 2003 دولة كسيحة، الحقيقة التي صارت واضحة الآن للكثير من الناس حين يتكلمون عن الفساد والمؤسسات الفاسدة إذن من هم المفسدون في العراق.

من الواضح العجز وعدم قدرة الخروج بحلول على أسس هذه المعادلة لأن الأرضية التي يتم التعامل بها هي جزء من المشاكل. فهناك عدم ثقة بين المكونات وهذه مسألة بنيوية تتحول في ما بعد إلى المجتمع وتركيبته وبالتالي إذن قضية جسور الثقة أصبحت جدلاً و يجب تشخيصها. كيف يمكن بناء جسور الثقة ونحن نتعامل بمنطق ثائرين لحسابات الماضي ويتم تصفيتها أين نحن من مفهوم المصالحة الوطنية؟ مع من المصالحة؟ إذا لم نحل مشكلة المصالحة هذه مصالحة مجتمعية هل نعتبرها مجتمعية أم مصالحة سياسية؟

لا يمكن حل الإرهاب بالطرق التي تنتهجها الدولة العراقية في الوقت

الحاضر لأن المفكرين بالعلاقات الدولية عندهم رأي يقول إنَّ الإرهاب عنصر جديد في العلاقات الدولية ومصدره ليس في الداخل فقط بل مصدره الخارج أيضاً فمن أراد أن يكون عنصراً فاعلاً في النظام الدولي عليه أن يتعامل مع الارهاب على أساس أنه عنصر جديد في العلاقات الدولية لذلك فإن الدول الكبرى تعتبر هذا العنصر مهماً في رسم الخارطة الإقليمية وخارطة النظام الدولي ومن هنا يتطلب أن نتعامل بشكل واقعي وصريح في مسألة الإرهاب ونستفيد من الإتفاقيات مثل إتفاقية الإطار الإستراتيجي.

مسألة صناعة القرار: ماهي آلية صناعة القرار في الحكومة العراقية؟ أنا أراها مبهمة فإذا كانت هناك آلية أتمنى أن يعاد النظر في هذه الآلية وإن لم توجد آلية أتمنى أن تؤسس آلية لصناعة القرار تنسجم مع الوضع العراقي والإقليمي والعالمي وأن لا يستبعد أن تستند هذه الآلية على مراكز البحوث الإستراتيجية وليس بوضعيتها الشكلية ولكن بحلّتها الجديدة الموضوعية التي تكون بعيدة عن التسيّس وقريبة جداً من المواطنة.

السلطة تفهم الوطنية والمواطنة هي بنسبة الولاء من قبل المواطن للسلطة بينما المواطن يفهم المواطنة على أنها إستحقاقات إذن الأزمة أزمة مفاهيم للاصطلاحات.

التعقيبات

شئتم أم ابيتم إذا أردنا أن نعالج أي مشكلة لابد من الحوار السياسي بين المكونات وإيجاد المصالحة الوطنية وندخل في الشراكة والتوازن والعفو العام وكيف نتعامل مع مخلفات الماضي التي صارت بما يعبر عنه بالمرحلة الإنتقالية، كل هذه الاسئلة فيها تفاصيل مملّة وجزئية.

الحديث عن النزاهة وأثرها في تهديم إقتصاد العراق. النزاهة بدعة أوجدها بريمر من أجل تدمير الإقتصاد العراقي، وجعل كل العراقيين لصوصاً

وأمام الشعب العراقي الحكومة وكل من يدخل مؤسساتها من رئاسة الجمهورية إلى القضاء إلى الحكومة إلى الدرجات الخاصة كلها لصوص تنهب، وهذا جزء من المؤامرة علينا ونحن نبرر لها ونحن ساعدنا الآخرين على أنفسنا هذا واقع اليوم.

هل إنَّ هناكَ إرباكٌ في الأوضاع الإقتصادية؟، هل نحن دولة سوق أم دولة شمولية السوق؟ لذلك اليوم نحتاج فعلاً إلى نظرية إقتصادية متكاملة، هناك ضرورة إعطاء السوق دوراً وعلى الحكومة أن تكون داعمة لهذا الدور.

أحدى جرائم النظام السابق قتل الهوية الوطنية. اليوم الهوية الوطنية إستحقاق، روح المواطنة إذا لم تبنَ بناءً يشعر فيه المواطن بدوره وعزته وليس شعارات لذلك أقول أن نبني الهوية الوطنية، بناء الروح الوطنية تحتاج إلى عمل دؤوب في المدارس والمعاهد والكليات.

لم يكن صراع بين المكونات ولكن هناك إستخدام طائفي للمكون في السلطة وعندما أتحدث بلغة الأرقام فعدد المدراء العامين 465 مديراً عاماً 440 من المكون السني و 25 من الشيعة والكرد والتركمان والمسيحيين، فمن الخطأ أن نقول إن موضوع المكونات حدث الآن. فعلينا أن ندرك إنها موجودةٌ وبحاجة إلى علاج قوي وجذري، أن نعترف بالمشكلة وأن نجد حلولاً للمشكلة، ويأتي من يقول مواطنة فكيف نبني العراق على أساس المواطنة بكل صراحة نحتاج إلى عمل دؤوب.

هناك نظريتان في التوازن على أساس المكونات هذا مهندس كفوء وقادر على العمل بصورة مهنية ومن المذهب السني لا يوجد خلاف في إستلامه الموقع وعلى أساس الحزب. وهناك من يقول أنت لم تحقق التوازن، اليوم وكلاء ومستشارون ومدراء عامون من الشيعة والسنة ولا ينتمون لحزب يجب أن يخرجوا فقلت يجب أن لا نخرب مؤسساتنا الحكومية.

هناك فساد وحتى حديث الفساد مبالغ به ولتبرير هذا الحديث الموجود

تقاطع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهذه أزلية بذلنا جهوداً لتخفيف هذا التوتر ولم نستطيع، يعني اليوم برلمانون غير منضبطين.

موضوع خور عبد الله أنا جزء من القرار، لا أتنصل وأتحمل مسؤولية الكثير من القرارات، ولكن أقول لكم تعالوا أنتم اصحاب القرار، لنحل أسباب الأزمة الحقيقية. موضوع خور عبد الله نحن لم نبعه بل باعه النظام، نحن اليوم بين خيارين، الخيار الأول ما يلي: خور عبد الله حسب القرار الأممي يعود للكويت، والخيار الثاني: الذهاب إلى المعركة ونأخذه منهم ونأتي لبحثها ونقول هذا القرار يعود للشعب العراقي ويرجع الحصار الإقتصادي ويرجع الوضع الدولي ضدنا. بيننا وبين الكويت إدارة مشتركة. أنا اؤمن بالنظرية الواقعية، نحن بين ثلاثة خيارات:

الخيار الأول: حرب بين المكونات بين السنة والشيعة والأكراد و حتى بعد 20 – 30 سنة نأتي ونحتكم إلى المنطق والعقل ونقول هذا منطقنا خطأ وأبناؤنا يأتون بعدنا فيقولون آبائنا كانوا (مجانين) ونذهب للمصالحة ولا توجد حرب أهلية في العالم أنتجت شيئا.

الخيار الثاني: خيار التقسيم: ونذهب لتقسيم محافظة إثر محافظة سنصل في التقسيم إلى الغرفة الواحدة لأن الزوجة سنية والزوج شيعي وبالعكس، ولا نصل إلى نتيجة فخيار القتال مرفوض وخيار التقسيم مرفوض.

الخيار الثالث: خيار الشراكة وبناء العراق على أساس الحوار والتوصل إلى حلول ولا نستطيع غير ذلك، شهيد المحراب رضوان الله تعالى عليه قال: العراق لا ينبني إلا من خلال شراكة حقيقية أساسية بين المكونات الأساسية للشعب العراقي وتغييب أي مكون من هذه المكونات يجعله يذهب الى السلاح.